الخُلاصَةُ في كَيْفِيَةِ تَحْلِيلِ النُّصُوصِ في كُتُبِ عِلْمِ القِرَاءَاتِ
بَابُ الْإِدْغَامِ في كتابِ الإِقْنَاعِ في الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ لِابْنِ الْبَاذِشِ أُنْمُوذَجًا

د. عَادِل إبرَاهِيمَ أبُوشَعر (*)

مُلَخَّصُ البَحْث

هذه خلاصةٌ مركزة في كيفية تحليل النصوص وصناعتها في كتب علم القراءات القرآنية، تكشف عن سلسلة من التجاذبات والتفاعلات في قراءة النصوص، لعلَّها تنعكس إيجاباً على فهم طريقة تحليل النُّصوص وسبر أغوارها، واكتشاف مكنوناتها ومنهجيتها، وطرائق تفكير أصحابها.

ولم تكتف هذه الدراسة بمجرَّد التنظير، بل لجأت إلى ترجمة التجريد إلى واقع محسوس تتلمَّسه وتتذوقه، فسلَّطت الضوء على باب كبير من أبواب القراءات، وهو باب الإدغام في كتاب «الإقناع في القراءات السبع» للإمام الكبير أبي جعفر أحمد ابن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطيّ الملقَّب بـ «ابن الباذِش» (ت: ٥٤٠هـ - ١١٤٥م).

وكان سبب الاختيار لهذا البحث هو قلة الأبحاث التي تتناول نصوص القراءات بالتحليل من حيث لغتها ومصطلحاتها وقضاياها. وسبب اختيار كتاب «الإقناع» أنه كتاب جامعٌ بين الرِّواية والدِّراية، وله منزلةٌ بين كتب القراءات، وأكثرُ الروايات التي ينقلها في كتابه هي قراءاتٌ صحيحةٌ متصلةُ الإسناد إلى يومنا هذا.

(*) أستاذ مشارك في قسم القراءات والدراسات القرآنية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، عمان.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتمُّ التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فهذه خلاصةٌ في كيفية تحليل النصوص وصناعتها في كتب علم القراءات القرآنية، تكشف عن سلسلة من التجاذبات والتفاعلات في قراءة نصوصها، ولعلَّها تنعكس إيجاباً على فهم طريقة تحليلها وسبر أغوارها واكتشاف مكنوناتها ومنهجيتها، وطرائق تفكير أصحابها.

إن النصَّ بأشكاله المتنوعة هو «مدوَّنة حدثٍ كلاميٍّ ذي وظائف متعددة»(١)، وهو «شكلٌ لسانيٌّ للتفاعل الاجتماعيّ»(٢)، أي: هو طريقةٌ للتواصل بين بني البشر، تبعاً للمقام الذي جاء فيه وللعلاقات الاجتماعية واللسانية والثقافية والمعرفية التي تحكمه. وهو بهذا الأخير يتعدّى مفهوم المفردة اللغوية والجملة النحوية إلى رصد العلائق المختلفة التي تضمُّ الجملَ بعضها إلى بعض، من روابطَ زمنيةٍ ومكانيةٍ، وتركيبيةٍ، وما يتصل منها بالمضمون خاصة، فيما يسمَّى اليوم بـ: «علم لغة النص»(٣).

وهذه الدراسة ونصوصها يمكن أن تدخل ضمن الدراسات الأدبية العلمية، فمن حيث إنها أدبيّة؛ لأن بعض أحكامها غير ثابتة وظنِّية؛ ويمكن أن تؤلِّف نقيضاً للنصِّ العلميِّ الذي نلحظه في العلوم التطبيقية كالقوانين الفيزيائية والكيميائية، أعني من حيث الحتمية.

ومن حيث إنها دراسة علميّة؛ لأنها قد ترتقي في نصوصها لتؤلِّف نصّاً علمياً متماسكاً، لما توافرت لديها الأدلة والشواهد المناسبة والاستقراء الذي يصدق على أفرادها. ومن هذه الحتمية - في معرض المثال لا الحصر - ألَّفت نصوص سيبويه وآراؤه

(١) تحليل الخطاب الشعري - استراتيجية التناص، محمد مفتاح، (ص١١٩، ١٢٠).
(٢) انفتاح النص الروائي، سعيد يقطين (ص١٨).
(٣) أصول المعايير النصية في التراث البلاغي والنقدي عند العرب، عبد الخالق شاهين (ص٤٨).

مفصلاً مهماً دارت عليه آراء من جاء بعده إلى زمننا أو قريب منه، ومنهم صاحبُ «الإقناع» في جملةٍ لا بأس بها من نصوصه، كما سيرد في هذا البحث.

وأيّ طرح علميٍّ تتعدد فيه الآراء هو - في الحقيقة - يصف انفعالات أذكياء الناس تجاه ما يرونه من ظواهر تحيط بهم، وكيفية قراءتها والحكم عليها، ومن هنا تتعدد قراءات الناس للنصوص بحسب مستوياتهم المعرفية، وبحسب قدرة صاحب النصِّ على الإقناع بطروحاته وآرائه.

وينطبق هذا على كتب التجويد والقراءات، إذ يتفاوت توصيف الصورة الأدائية للقرآن الكريم في عبارات المصنِّفين قوة وضعفاً؛ لأن ملكات الناس وفهومهم تختلف إزاء الظواهر الصوتية التي ينفعلون تجاهها، ومن هنا أجاب الخليل بن أحمد الفراهيديُّ (ت: ١٧٠هـ) عن سؤال وجِّه إليه عن العلل التي يذكرها في كلام العرب مقرِّراً قابلية التفاوت في التوصيف. قال السُّيوطيُّ: «وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ سُئل عن العلل التي يعتلُّ بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتَها أم اخترعتها من نفسك؟ فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن العرب نطَقت على سجيَّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عللُه، وإن لم يُنقل ذكرٌ عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علَّةٌ لما علَّلْته منه، فإن أكن أصبتُ العلَّةَ فهو الذي التمستُ، وإن تكن هناك علَّة له، فمثَلي في ذلك مثلُ رجلٍ حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبةَ النظم والأقسام، وقد صحَّت عنده حكمةُ بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنَحتْ له بباله محتملةً لذلك، فجائزٌ أن يكون الحكيمُ الباني للدار فعَل ذلك للعلَّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائزٌ أن يكون فعَله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكَره هذا الرجلُ محتملٌ أن يكون علَّةً لذلك، فإن سنح لغيري علَّة لما علَّلْته هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[1].اهـ وهو كافٍ في هذا الباب.

(١) انظر: الاقتراح في أصول النحو (ص٢٧٣).

وقد لجأت هذه الدراسة - لأغراض التحليل - إلى ترجمة التجريد والتنظير في التحليل إلى واقع تطبيقيٍّ محسوس تتلمَّسه وتتذوقه، فسلَّطت الضوء على باب كبير من أبواب القراءات، وهو باب الإدغام في كتاب «الإقناع في القراءات السبع» للإمام الكبير أبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطيّ الملقَّب بـ «ابن الباذِش» (ت: ٥٤٠هـ - ١١٤٥م).

مشكلة البحث:

يجيب البحثُ عن التساؤلات الآتية:

- هل يمكن دراسة كتب القراءات وتحليل نصوصها؟
- هل تصلح كتب القراءات مادةً للتحليل؟
- هل يمكن اكتشاف طريقة المصنفين في القراءات ومنهجيتهم ولغة كتابتهم من خلال التحليل؟
- هل يمكن اكتشاف أهداف الكاتب العميقة من خلال التحليل؟
- هل يمكن طريقة تحليل النصوص أن تكون رافداً مساعداً لخدمة الطلاب في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، واكتسابهم الخبرة العملية في قراءة النصوص وتحليلها؟
- إلى أي مدى يمكن الاستفادة من منهجية التحليل في طريقة تعاملنا مع نصوص التراث؟

سبب اختيار موضوع البحث:

كان سبب الاختيار لهذا البحث هو قلة الأبحاث التي تتناول نصوص القراءات بالتحليل من حيث لغتها ومصطلحاتها وقضاياها. وسبب اختيار كتاب «الإقناع» أنه كتاب جامعٌ بين الرِّواية والدِّراية، وله منزلةٌ بين كتب القراءات، وأكثرُ الروايات التي ينقلها في كتابه هي قراءاتٌ صحيحةٌ متصلةُ الإسناد إلى يومنا هذا.

حدود البحث:

تقع حدود البحث في الفترة الزمنية التي وقعت بين (٤٩١ و٥٤٠هـ - ١٠٩٨ و١١٤٥م)، أي: في أواخر القرن الخامس الهجري والنصف الأول من القرن السادس الهجريّ، وهو العصر الذي نضجت فيه العلوم القرائية واستقرت مصطلحاتها. ويتركز موضوعه في تحليل إدغام القراء السبعة من خلال كتاب «الإقناع» لابن الباذش.

أهداف البحث:

- استعمال صناعة تحليل النصوص للكشف عن جانب تأصيليٍّ من اللغة العلمية التي يكتب بها علماء القراءات مصنفاتهم من حيث التقسيم والتفريع، وتناول القضايا والمصطلحات وغير ذلك.
- اكتشاف مقاييس الترجيح والرد عند علماء القراءات.
- الكشف عن الصلة الوثيقة بين معارف علماء العربية ومعارف علماء التجويد والقراءات.

الدراسات السابقة:

هذا التناول في تحليل نصوص القراءات وصناعتها لم أعثر - فيما اطلعت عليه - على دراسة خاصَّةٍ تناولته، وجملة ما عثر الباحث عليه هو كيفية تحليل النصوص الأدبية وطرائقها، مما هو داخل في بحثي بخطوطه العامة، وخارج عنه بخطوطه وقضاياه الخاصة.

خطة البحث ومنهجيته:

انتظم هذا التحليل في مقدمة، ومبحثين تحتهما عدد من المطالب، وهناك خاتمة ونتائج كالآتي:

المقدمة:

المبحث الأول: المصنف والكتاب:

المطلب الأول: مصنِّف الكتاب وقائل النص.

المطلب الثاني: معرفة الكتاب الذي ورد فيه النصُّ ومكانته عند العلماء.

المبحث الثاني: تحليل النصِّ: وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معرفة مشكلة النصِّ.

المطلب الثاني: التحليل المباشر للنصِّ.

المطلب الثالث: التحليل المعمَّق للنصِّ.

الخاتمة ونتائج البحث.

المراجع والفهارس.

والله أسأل أن ينفع بهذا البحث كل من قرأه، وبالله التوفيق.

المبحث الأول
المصنف والكتاب

المطلب الأول: مصنِّف الكتاب وقائل النصِّ:

الغرض من ذكر هذه الفقرة تكوينُ فكرة إجمالية تكشف عن حال قائل النصِّ وثقافته وتكوينه العلمي، والمراجع التي يستند إليها، والفترة التي عاشها، وذلك للمساعدة في تحليل النصِّ، فهذه المؤشرات المأخوذة من خارج النص ستضع التحليل في المسار المناسب؛ لأنها ستساعد - نسبياً - في فهم النص وتحديد نوعيته.

أولاً: اسمه وكنيته ولقبه:

الإمام أحمد بنُ عليّ بنِ أحمدَ بنِ خلَف الأنصاريُّ الغرناطيُّ الجيَّانيُّ (٤٩١ - ٥٤٠هـ - ١٠٩٨ - ١١٤٥م)، من أهل غرناطة؛ يكنى أبا جعفر، ويعرف بابن الباذِش[1]. باذش: بِفَتْح أَوَّله وَبعد الْألف ذالٌ مُعْجمَة مَكْسُورَة ثمَّ شين مُعْجمَة. وأصله من جيَّان. وكانت مدَّة حياته: تسعاً وأربعين سنة.

ثانياً: الحياة العلمية في القرنين الخامس والسادس (الفترة التي عاشها ابن الباذِش):

عاش الإمام أبو جعفر في النِّصف الأخير من القرن الخامس والنِّصف الأول من القرن السادس، وكانت العلوم والفنون قد تأصَّلت في العراق ومصر والشام ونضجت في

(١) لعل لسان الدين بن الخطيب الأندلسي في كتابه «الإحاطة في أخبار غرناطة» (١٩٤/١) هو أبرز من جمع له ترجمة وافية لخَّصتها هي وغيرها في هذه السطور القليلة. وانظر للاستزادة من ترجمته في: الصلة لابن بشكوال (٨٢/١)، وبغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس لأبي جعفر الضبيِّ (ص٢٠٠)، والتكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (٨/١ و٤٣) وغيرها، ومعجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي لابن الأبار القضاعي (ص٣١ وص٢٤٧)، وتاريخ الإسلام (١٦٨/١٤)، وسير أعلام النبلاء (٤١٤/١٤)، ومعرفة القراء الكبار (١٢٦٣/٣)، وميزان الاعتدال (١٥٥/١) كلاها للذهبي، والوافي بالوفيات (١٩٢/٦)، والديباج المذهب لابن فرحون (١٩٠/١)، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (٨٣/١)، وتوضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين (٣٢٠/١)، وبغية الوعاة للسيوطي (٣٣٨/١)، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف (١٣٢/١)، والأعلام للزركلي (١٧٣/١).

الأندلس في هذه الفترة والتي سبقتها. واستقطبت الأندلس كبار العلماء والقراء، وأمَّنت لهم ظروف العطاء العلميّ ووسائل الإقراء والاستقرار. فكوَّن الإمام مكيُّ بن أبي طالب القيسيُّ (ت: ٤٣٧هـ)، والإمام أبو عمرو الدانيُّ (ت: ٤٤٤هـ)، والإمام شريح بن محمد بن شريح بن أحمد بن الحسن الرعينيُّ الإشبيليُّ (ت: ٥٣٧هـ) الأساسَ «الذي تأسست عليه مدارس القراءات في الغرب الإسلاميّ، فكان الحافظ أبو عمرو [الدانيُّ] رائدَ الاتجاه الأثريّ الذي آثر الاعتصامَ بسبل الرِّواية القرآنية، وبذل جهدَه الكبير في توثيقها وتمحيصِها، وكان أبو محمد مكي شيخ المدرسة التي استندتْ إلى مقاييس لغة القرآن وترجيح الأفصح منها، ثمَّ استكمل ابن شريح عملَهما بالتزام مقوِّمات النصِّ من روايةٍ ورسمٍ ولغةٍ»[١].

ثالثاً: ثقافته وتكوينه العلمي والعلماء المؤثرون في مسيرته العلمية:

كان ابنُ الباذش واسعَ الثقافة والمعرفة والاطلاع، درَس القرآن، والحديث، والعربية، والأصول، وعلم الكلام في بيئة علميَّة جادَّة تفجَّرت فيها ينابيع العلم والحكمة في علوم القرآن والقراءات وغيرهما، فظهرت المصنَّفات المشهورة في علم القراءات والتجويد، وأبرزت تلك الحقبةُ أكابرَ العلماء كالدانيِّ ومكيِّ وابنَي غَلْبون والمالكيِّ والطَّلَمَنْكِيِّ والهُذَليِّ وأبي داود وغيرهم.

وكان أبوه[٢] فِي وَقْتِهِ المنفردَ بصناعة العربية في غرناطة مع المعرفة بالقراءات والمشارَكةِ فِي عُلُومٍ شَتَّى، ومن المتقدِّمين في النحو والأدب، وأحد من جمع علم القرآن والحديث واللغة والشعر والنحو، فتفقّه الإمام أبو جعفر بأبيه الإمام أبي الحسن، وأكثرَ الروايةَ عنه، واستوفى ما كان عنده، وشاركه في كثير من شيوخه. وكان أبوه من أحفظ الناس لكتاب سيبويه، وله مؤلَّفات في النحو، منها حاشيةٌ على كتاب سيبويه، وعلى

(١) انظر: تاريخ القراءات في المشرق والمغرب للدكتور محمد المختار ولد ابّاه (ص١٩٨).

(٢) علي بن أحمد بن خلف أبو الحسن الباذش الأنصاري الغرناطي، أستاذ حاذق محقق كامل. وكان من المحققين البصراء بضروب القراءات والآداب، عارفاً بالحديث ورجاله، ذا ورع وديانة وإتقان وشهرة، تصدر للإقراء والنحو بغرناطة فأكثروا عنه. غاية النهاية لابن الجزري (٥١٩/١).

كتاب المقتضب للمبرِّد، وعلى الأصول لابن السّراج، وشرح كتاب الإيضاح والجمل كلاهما لأبي القاسم الزجاجي. ولذلك نجده في كتابه الإقناع يكثر الرواية عن أبيه، ويكثر أخذ التعليلات والترجيح من كتاب سيبويه. بل وذكر في مقدمة كتابه أنه أطلعه على مُشْكِله وعَوِيصه، واتضح هذا جلياً في باب الإدغام خاصة في حديثه عن مصطلح إخفاء الميم عند الباء[١]، وقلب النون الساكنة ميماً عند الباء[٢].

ومن أبرز مشايخه الذين أخذ القراءات عنهم عرضاً:

أبوه أبو الحسن بروايته عن القاضي أبي علي بن سُكَّرة الصَّدَفِيِّ السَّرَقُسْطِيِّ (ت: ٥١٤هـ)، ويُعرف بابن الدرَّاج[٣] تلميذ أبي طاهر بن سِوَار (ت: ٤٩٦هـ)[٤].

وأخذ عن الإمام المقرئ أبي القاسم خلفِ بن إبراهيمَ بن خلفِ بن سعيد النخَّاس القرطبيِّ (ت: ٥١١هـ)[٥]، رحل إلى قرطبة ولازمه، وهو الذي يتردَّد اسمه في الكتاب، وفي باب الإدغام.

وعن أبي الحسن شُرَيح بنِ محمَّد (ت: ٥٣٧هـ)[٦]، وَلَدِ أبي عبد الله محمد بن شريح (ت: ٤٧٦هـ) صاحب كتاب الكافي في القراءات[٧]. ويعدُّ ابن الباذش التلميذ الأخصَّ

(١) انظر: الإقناع (١/١٧٩).

(٢) انظر: الإقناع (١/٢٥٧).

(٣) الحسين بن محمد بن سُكَّرة أبو علي الصَّدَفيُّ الحافظ إمام كبير، توفي (٥١٤هـ). غاية النهاية لابن الجزري (١/٢٤٩).

(٤) أحمد بنُ علي بن عبيد الله بن عمرَ بن سِوَار، الأستاذ أبو طاهرٍ البغداديُّ الحنفيُّ، مؤلِّف المستنير في العشر، إمامٌ كبيرٌ محققٌ ثقة. قرأ عليه أبو علي بن سُكَّرة الصَّدَفيُّ شيخ ابن الباذش، ومحمد بن الخضر المحولي، وأبو محمد سبط الخياط، وأبو الكرم الشَّهْرَزُوريُّ. توفي (٤٩٦هـ). غاية النهاية لابن الجزري (١/٨٦).

(٥) خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد، الإمام أبو القاسم بن النخَّاس القرطبيُّ، عُرف بالحصَّار، أستاذ رحال ثقة. توفي (٥١١هـ). غاية النهاية لابن الجزري (١/٢٧١).

(٦) شريح بن محمد بن شريح بن أحمد أبو الحسن الرعينيُّ الإشبيليُّ، إمامٌ، مقرئ، أستاذ، أديب، محدث، وَلِيَ خطابة إشبيلية وقضاءها، وكان فصيحاً بليغاً خيراً، قرأ القراءات على أبيه محمد صاحب الكافي، وروى عنه كثيراً. توفي (٥٣٧هـ). غاية النهاية لابن الجزري (١/٣٢٤).

(٧) محمد بن شريح بن أحمد أبو عبد الله الرعينيُّ الإشبيليُّ، الأستاذ المحقِّق، مؤلِّف الكافي والتذكير، لقي مكيَّ بنَ أبي طالب وأجازه، ورجع بعلم كثير فولّي خطابة إشبيلية بلده، تلا بالقراءات الثماني عليه ابنه أبو الحسن شريح، وعيسى بن حزم، توفي (٤٧٦هـ). غاية النهاية لابن الجزري (٢/١٥٣).

له، وهو الذي استفاد منه في كتابه، وروى عنه فصلاً في باب الهمز عنوانه: «مسائل ابن شريح»[1].

وعن أبي الحسن عليِّ بن أحمدَ بن محمدِ بن كُرْز الأنصاريِّ الغرناطيِّ (ت: ٥١١هـ)[2] بقراءته على الأستاذ أبي القاسم عبد الوهَّاب بن محمد القرطبيِّ[3] صاحب كتاب الموضح في التجويد، وصاحب أبي عليّ الأهوازيِّ[4]، وصرَّح أبو جعفر بقراءته على أبي الحسن في أكثر من موضع.

المطلب الثاني: معرفة الكتاب الذي ورد فيه النصُّ ومكانته عند العلماء:

أولاً: اسم الكتاب:

ألّف ابن الباذش كتاب «الإقناع في القراءات السبع»، ويبدو أنه لم يكن أولَ من اخترع هذا الاسم، فقد سبقه الإمامُ أبو علي الأهوازيُّ الحسنُ بنُ عليِّ بنِ إبراهيم ابن يَزدادَ بن هُرْمُز (ت: ٤٤٠هـ)، شيخ القراءة في عصره بلا منازع فقد ذُكر في كتب التراجم أنه ألّف كتاب «الإقناع في القراءات»[5]. ولصاحبنا ابن الباذش وُصْلةٌ معه في

(١) انظر: تاريخ القراءات في المشرق والمغرب (ص٣٢٠).

(٢) عليُّ بن أحمد بن محمد بن كُرْز أبو الحسن الأنصاريُّ الغرناطيُّ، مقرئ فاضل ثقة، أخذ القراءات عن عبد الوهَّاب ابن محمد القرطبيِّ صاحب الأهوازي، توفي (٥١١هـ). غاية النهاية لابن الجزري (٥٢٣/١).

(٣) عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب أبو القاسم القرطبي مقرئٌ محرِّرٌ أستاذٌ كاملٌ متقنٌ كبيرٌ رحَّالٌ، صاحب كتاب المفتاح في القراءات، رحل وقرأ على أبي علي الأهوازي بدمشق. قال أبو عبد الله الحافظ: كان عجباً في تحرير هذا الشأن ومعرفة فنونه. وقال ابن بشكوال: كانت الرحلة إليه في وقته. توفي (٤٦١هـ). غاية النهاية لابن الجزري (١٥٣/١).

(٤) الحسن بن عليِّ بن إبراهيم بن يَزْدادَ بنِ هُرْمُز الأستاذ أبو علي الأهوازيُّ، صاحب المؤلفات شيخ القراء في عصره وأعلى من بقي في الدنيا إسناداً. إمام كبير محدث، ولد سنة اثنتين وستين وثلاثمائة بالأهواز، وقرأ بها وبتلك البلاد على شيوخ العصر، ثم قدم دمشق سنة إحدى وتسعين فاستوطنها وأكثر من الشيوخ والروايات فتكلم فيه. وقال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: ولقد تلقَّى الناس رواياته بالقبول. توفي (٤٤٦هـ). غاية النهاية لابن الجزري (٢٢٢/١).

(٥) كتاب «الإقناع» لأبي علي الأهوازي، اشتمل على إحدى عشرة قراءة وعشرة اختيارات، ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (١٤٠/١)، وإسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين (٢٧٥/١)، وكحالة في معجم المؤلفين (٢٤٧/٣)، وعثر الدكتور عمر حمدان على قطعة منه حقَّقها وأرفقها في كتابه: «الأهوازي وجهوده في علم القراءات» (ط١) المكتب الإسلامي، عمان، الأردن (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).

كتابه. وهناك كتبٌ في غير فنِّ القراءات لها ذات الاسم، ككتاب: «الإقناع في النحو» لأبي سعيد السيرافيّ (٣٦٨هـ)، شارح كتاب سيبويه. وغالب ما يميِّز هذه الكتب كثرةُ المسائل وتحرير النقول.

ثانياً: سبب تأليف الكتاب:

يُعد كتاب الإقناع تهذيباً وشرحاً وتتميماً لكتابَي: التبصرة لمكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ)، والتيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ) رَحِمَهُمَا اللَّهُ، كما صرَّح ابن الباذش في مقدمة كتابه[١]، وهما كتابا رواية، جعلهما ابن الجزريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ من فئة الكتب التي اشترط أصحابها فيها الأشهر من القراءات والروايات، واختاروا ما قُطع به عندهم على صحَّته. فتلقَّى الناس هذه الكتب بالقبول وأجمعوا عليها من غير معارض[٢].

ثالثاً: منهج الكتاب وطريقة تبويبه:

يبدأ الكتاب بمقدمة المصنف، ثم التعريف بالقراء السبعة ورواتهم وأسانيدهم، ثم أسانيد المؤلف إلى القراء، ثم الاستعاذة والبسملة وما يتعلق بهما، ثم أبواب الأصول، وشغَل باب الإدغام وباب الهمزة المكانَ الأكبر منها، ثم بابٌ لكيفية التلاوة وتجويد الأداء، وبابٌ آخر فيما خالف به الرواة أئمَّتهم، وهو بهذين البابين قد خالف من سبقه في الترتيب - فيما اطلعت عليه - ثم أتبع هذا الباب بفرش الحروف، ثم التكبير وما يتعلق به.

رابعاً: أسانيد الكتاب وطرقه:

أفرد الإمامُ ابن الباذش في كتابه قسماً خاصاً بأسانيده إلى القراء السبعة ورواتهم بأسانيدهم المتصلة إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذكر أنه سيؤلِّف كتاباً خاصاً بالطرق

(١) الإقناع (٤٩/١).
(٢) منجد المقرئين (٢١).

التي قرأ بها القرآن تلاوةً، وتشتمل على ثلاثمائة طريق[1]. وأورد ابن الجزريِّ كتاب «الإقناع» في «نشره» على أنه من مصادره، ولكنه لم ينتق منه أيَّ طريق صراحةً.

لكن في «الإقناع» عدة طرق مطابقة لما اختاره ابن الجزريِّ من كتبٍ أخرى تصلُ إلى ثمانية وخمسين طريقاً[2]. وقد تقدَّم أنَّ باب الإدغام قد شغل الجزء الأكبر من الأصول، أسند فيه ابنُ الباذش الرواية عن أكثر من مائة وخمسين قارئاً دار عليهم معظم الباب[3]؛ ممَّا يدلُّ على سعة روايته، وغَناء باب الإدغام، مقصودِ هذه الدراسة.

خامساً: ثناء العلماء على الكتاب:

أثنى العلماء على كتابه «الإقناع»، وذكروا أنه لم يؤلَّف في بابه مثله. وذكر ابن الجزريِّ أنه من أحسن الكتب، ولكنَّه ما يخلو من أوهام نبَّه عليها ابن الجزريّ في كتابه «الإعلام في أحكام الإدغام»[4]. وقال أبو حيَّان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) في مقدِّمة تفسير «البحر المحيط»: «وأحسنُ الموضوعات في القِراءات السَّبع كتاب «الإقناع» لأبي جعفر بن الباذِش (ت: ٥٤٠هـ)، وفي القِراءات العشْر كتاب «المصباح» لأبي الكرم الشَّهْرَزُوريِّ (ت: ٥٥٠هـ)»[5].

---

(١) قال في الإقناع (٣٨/١): «ولي طرق جيادٌ عاليةٌ في رواية عمرو، وليس هذا موضع ذكرها؛ لأن كتابي هذا ليس بكتاب طرق، وسأضع إن شاء الله عَزَّوَجَلَّ كتاباً يشمل الطرق التي قرأت بها تلاوة ومبلغها ثلاثمائة طريق، إن شاء الله عَزَّوَجَلَّ».اهـ

(٢) على سبيل المثال اشتراك طرق «الإقناع» مع طرق التيسير للإمام الداني الواردة في النشر، الأرقام: (٢، ٩٠، ١٥٥، ٢٠٠، ٣٦٨، ٣٩٦، ٤٥١، ٥٤٢، ٦٠٩، ٦٦٣، ٧١٨، ٧٨٧)، ومع طرق الشاطبية، الأرقام: (١، ٨٩، ١٥٤، ١٩٩، ٣٦٧، ٣٩٧، ٤٥٠، ٥٤٣، ٦٠٨، ٦٦٢، ٧١٧، ٧٨٨)، انظر: السلاسل الذهبية بالأسانيد النشرية (ص٣٨).

(٣) قمت بإحصاء الأعلام الذين وردت أسماؤهم في الباب بعد حذف المكرَّر فبلغ هذا العدد ما يقرب من (١٦٠) قارئاً.

(٤) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء (٨٣/١). و«كتاب الإعلام في أحكام الإدغام» ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (٨١/١)، وذكر أنه شرحٌ لأرجوزة أحمد المقرئ.

(٥) البحر المحيط (١٦/١).

وممَّا تميَّز به كتاب «الإقناع» تضلُّعُه بنقل نصوصٍ نادرة عن القراء الأوائل لا نجد نظائر لها عند مَن تقدَّمه إلا في «جامع البيان» للإمام أبي عمرو الدانيِّ[1]، فمن ذلك ما نقَله عن الإمام ورش عثمان بن سعيد (ت: ١٩٧هـ) قوله عن ياءَي: ﴿وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]: «قال يونس: قال لي عثمان: وأحبُّ إليَّ أن تنصِب (محياي) وتُوقِف (مماتي)»[2]، يعني بالوقف الإسكان. وكذلك احتواؤه على بعض القراءات من خارج القراءات السبع[3].

(١) يعدُّ كتاب «جامع البيان» للإمام أبي عمرو الدانيِّ العمدةَ في هذا الباب، وأهمُّ ما يميزه هو نَقلُه مصطلحات القرَّاء الأوائل، وكيف كانوا يُعَبِّرون عن قراءتهم، والأهمُّ من ذلك حلُّ عُقَدِها وكَشْفُ مغلَقاتِها. انظر على سبيل المثال: جامع البيان (٩٧٩/٣)، (١٢٢١/٣).

(٢) الإقناع (٥٦٤/١). وانظر على سبيل المثال النصوص الواردة عن القراء الأوائل في باب اختلاف مذاهبهم في كيفية التلاوة وتجويد الأداء (٥٥٢/١) وما بعدها، وباب ما خالف به الرواة أئمتهم (٥٦٣/١) وما بعدها.

(٣) انظر: الإقناع (١٨٨/١).

المبحث الثاني
تحليل النصّ

عند البدء في تحليل النصّ يلزم استعراضه كاملاً من قبل القارئ، والغرض من ذلك تكوينُ فكرةٍ إجمالية عنه، وعن طريقة مؤلِّفه في العرض، والموضوعات التي تطرَّق إليها، وأقسام النصّ الرئيسة. والغرض من ذلك أن يصير بإمكاننا تكوين أفكار عن النص وربطها بما نعرفه من معلومات سابقة، تكون إما شبيهة بما نستنتجه من أفكار، أو متناقضة معها، أو ناقدة لها، فيما يسمَّى: «موقف القارئ» في علم لغة النصّ. ولا بدَّ هنا من قراءة باب الإدغام كاملاً عند ابن الباذش قبل الدخول في عناصره الرئيسة. ومحاولة كتابة أسئلة تنقدح في الذهن في أثناء قراءته.

ويلزم التنبيه على أمرين اثنَين:

الأوَّل: القراءة السليمة للنصّ: والمقصود بها أن تكون لدى قارئ النصّ ثقافة لسانية خاصة في علوم العربية تُمكِّنه من قراءة النصِّ بطريقة سليمة؛ إذ لا ينبغي للمحلِّل أن يعتمد على المطبوع إن كان بلا تحقيقٍ، أو أن يسلِّم للمحقِّق تحقيقَه. وهناك شواهد كثيرة من أخطاء الكتب والتحقيق التي تطالعنا بها المكتبات التجارية كلَّ يوم. وكذا الأمر حالُه في النَّشر الإلكتروني للكتب، المكتبة الشاملة مثالاً[1].

في نصِّ ابن الباذش بذَل المحقِّق الفاضل جهداً كبيراً في تجلية النصِّ، إلا أنه يؤخذ عليه ما يأتي:

- أكثر الحواشي التي تشرح غامض النصِّ هي من كلام المحقِّق وغير موثَّقة بالمراجع، كالتعريفات التي يسوقها في شرح المفردات، فتحتاج إلى مراجعتها وتوثيقها من مظانِّها[2].

(١) انظر ما قاله الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في مقدمة كتاب: «العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده» (٦/١). ومن أقرب الأمثلة في مكتبة الشاملة: «كتاب النشر»، حيث هو مليءٌ بالتصحيف والتحريف والسقط، مما يجعل المكتبة الشاملة وسيلة مساعدة في البحث عن المعلومة، غير آمنة في النقل والتوثيق.

(٢) انظر على سبيل المثال: الإقناع (١٦٤/١ و١٦٥ و١٦٦ و١٦٧ و١٧١ و١٧٢و ١٧٣ و١٩٨ و١٩٩) وغيرها.

- بعض الأوهام في وضع علامات الترقيم، كشرح القسم الذي لا يجوز فيه إلا الإدغام أوهمتْ بعض علامات الترقيم أن كلَّ الباب يمتنع فيه الإدغام[1].
- بعض الأوهام في قراءة بعض الكلمات في المخطوط، كمثل قول ابن الباذش: «قال لي أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: زعم القراء أن النون عند الباء مخفاة، كما تخفى عند غيرها من حروف الفم، وتأويل قوله أنه سمى البدل إخفاء، وقد أخذ بظاهر عبارته قومٌ من القراء المنتحلين في الإعراب مذهب الكوفيين، وتبعهم قوم من المتأخرين، خلطوا بين مذهب سيبويه وعبارة القراء، من القلب والإخفاء، فغلطوا»[2] اهـ. وكلمة: «القراء» في الموضعين اللذين تحتهما خطٌّ هي تصحيفٌ عن كلمة: «الفرَّاء»، العالم المشهور، والسياق يقتضيها.

كما يلزم محلِّل النصِّ إعادة قراءته كاملاً أكثر من مرة حتى تزول الغربة والوحشة بينه وبين النصِّ.

الثاني: التذوُّق السَّليمُ للنصِّ: المقصود بهذا أن يمتلك القارئ ثقافةً تخصُّصيةً في النصِّ الذي يتناوله، فهناك معانٍ معلنة مباشرة صريحة في النصِّ، وهي أقلُّ بكثير من المعاني المبطّنة والأفكار العميقة، يعني أن ما يُكتب تلميحاً بين السطور يفوق بكثيرٍ ما يُكتب تصريحاً فوق السطور. وهذه النقطة من الأهمية بمكان، وبها يتميز طالب التخصص على غيره، فهناك فرق بين القراءة السطحية للنصِّ - والتي تعتمد على الملاحظة المباشرة بشكل رئيس، والدخول عليه بمعلومات سابقةٍ، والتنظير السطحيّ له، وإصدار الأحكام الجزافية والمتسرِّعة وغير الدقيقة في حقه - وبين القراءة المعمَّقة له، التي تستدعي التعرُّف على لغته ومصطلحاته في زمنه واستعمالاته وسبر أغواره وطرائق استدلالاته، وما يستدعيه من معلومات سابقة عليه أو لاحقةٍ به، وبالتالي استنباط الفوائد منه، ومعرفة قيمته، وإصدار حكم عادل في حقِّه بحسب الوُسع

(١) الإقناع (١/١٧٠).
(٢) الإقناع (١/٢٥٨).

والطاقة. وحينئذ يكون باستطاعة محلِّل النصوص - بواسطة ربط المعاني بعضها ببعض - تقديمُ تحليل يتميز بالعمق والشمولية والاحترافية والإبداع.

المطلب الأول: معرفة مشكلة النصِّ:

يقصد بهذا المطلب الكشف عن الفكرة الرئيسة المباشرة في النصِّ، ووضع عنوان مناسب لها، وكذا الكشف عن الأفكار العميقة عند استقراء النصِّ.

أولاً: الفكرة الرئيسة:

تتلخص الفكرة الرئيسة في باب الإدغام عند ابن الباذش في: «تأثر الحروف بعضها ببعض وأحكامها»، أو قل: «التلاؤم الصوتي بين الحروف وقوانينه، والصحيح المقروء به والشاذّ عنه».

ثانياً: الأفكار العميقة:

- لغة النصِّ والمصطلحات المستعملة للتعبير عن الظواهر الأدائية.
- طريقة العرض والتقسيم والتفريع، وإيراد المسائل والأمثلة، والتقوِّي بالأدلَّة النقليَّة والعقليَّة.
- معرفة القوانين الصوتية التي تحكم الأداء القرآني.
- قواعد الاختيار والترجيح بين القراءات والروايات.

ثالثاً: صياغة مشكلة النصِّ على هيئة أسئلة:

يقصد بهذه الفقرة استخلاص الأفكار الرئيسة من النصِّ، وصياغتها على هيئة أسئلة. وفي باب الإدغام عند ابن الباذش، **جاءت الأفكار الرئيسة على هيئة الأسئلة الآتية:**

- ما تعريف الإدغام؟[1]
- ما أقسام الحروف عند التقائها بحروف أخرى، من حيث جواز إدغامها فيها وعدمه؟[2]

(١) انظر: الإقناع (١/١٦٤).
(٢) انظر: الإقناع (١/١٦٤).

- ما تعريف القسم الذي لا يجوز فيه إلا الإدغام؟(١)
- هل هناك فرق بين إدغام حرف المدِّ واللِّين في مثله وبين إدغام حرف اللِّين في مثله؟(٢)
- ما الاستثناءات من المثلين في هذا القسم؟(٣)
- ما تعريف القسم الذي لا يجوز فيه الإدغام؟(٤)
- ما مخارج الحروف؟ وما الحروف المنطوق بها عند كل مخرج؟(٥)
- ما صفات الحروف التي تتميز بها؟ وما الحروف المتَّصفة بكل صفة من هذه الصفات؟(٦)
- ما القسم الذي يخشى على صاحبه من اللَّحن فيه؟ وما سبب إيراده قبل الإدغام الكبير؟(٧)
- ما تعريف القسم الذي يجوز فيه الإظهار والإدغام؟(٨)
- ما سبب تسمية الإدغام بالكبير؟ وما شروطه؟ وما موانعه؟(٩)
- ما هي أصول الإدغام الكبير عند حروف الهجاء؟ وما الفرق بين الهمزة إذا التقت بأختها، وسائر الحروف إذا التقت بأمثالها ومقارباتها، من حيث جواز وقوع الإدغام عليها وعدمه؟(١٠)

---

(١) انظر: الإقناع (١/١٦٤).
(٢) انظر: الإقناع (١/١٦٥).
(٣) انظر: الإقناع (١/١٦٥ - ١٦٩).
(٤) انظر: الإقناع (١/١٧٠).
(٥) انظر: الإقناع (١/١٧١ - ١٧٣).
(٦) انظر: الإقناع (١/١٧٤ - ١٧٦).
(٧) انظر: الإقناع (١/١٧٦).
(٨) انظر: الإقناع (١/١٩٤).
(٩) انظر: الإقناع (١/١٩٥).
(١٠) انظر: الإقناع (١/١٩٧ - ١٩٩).

- بم يدغَم كل حرف من حروف الهجاء العربية؛ عدا الهمزة، إدغاماً كبيراً؟ وما شروط ذلك الإدغام لكل حرف من تلك الحروف؟ وما موانعه؟(١)
- ما أقسام الإدغام الصغير؟(٢)
- ما أحكام الأصناف الستة، من حيث الإظهار والإدغام، اتفاقاً واختلافاً؟(٣)
- ما الأصناف التسعة للمختلف فيه من الساكن الذي تعرَف حركته في الإدغام الصغير؟(٤)

المطلب الثاني: التحليل المباشر للنصّ:

يُنظر عادةً في التحليل المباشر للنصوص إلى طريقة عرض المصنِّف للموضوعات والمسائل المعقودة لخدمتها ومنهجيتها؛ هل كان حديثه فيها مركزاً أو مشتتاً؟ وهل استطرد المصنِّف في جزئية ما على حساب غيرها؟ وهل استقى معلوماته من الفنِّ نفسه أو استعان بعلوم أخرى في خدمة غرضه؟

صدَّر الإمام ابن الباذش باب الإدغام بتعريفٍ عامٍّ مقتبس جعل تحته ثلاثة أقسام كبرى هي:

القسم الأول: الواجب الذي لا يجوز فيه إلا الإدغام:

تناول فيه الساكن الواجب إدغامه من الحرفين المتماثلين، نحو: ﴿يُدْرِكْكُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ﴿مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [آل عمران: ٢٢] وغيره، ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣].

واستثنى من الساكن حالاتٍ أعطاها أحكاماً متعددة وعلَّل لها تعليلات صوتية وصرفية مستطرداً فيها، والحالات هي:

---

(١) انظر: الإقناع (١/١٩٩ - ٢٣٧).
(٢) انظر: الإقناع (١/٢٣٨).
(٣) انظر: الإقناع (١/٢٣٨ - ٢٦١).
(٤) انظر: الإقناع (١/٢٦١).

١. الساكن الصحيح الذي قبله ساكنٌ صحيح، نحو إدغام الراء في الراء في: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فيمتنع عنده إدغامه؛ لما فيه من التقاء الساكنين على غير حدِّه(١).

٢. الواو والياء المديتان إذا التقتا بمثلَيهما متحرِّكتين، نحو: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [البقرة: ٢٥]، وغيره، ﴿فِي يَوْمٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]، فيمتنع عنده إدغامهما وعند سائر القراء(٢).

٣. الواو والياء اللَّينتان في مثلَيهما متحرِّكتين، نحو: ﴿عَصَواْ وَّكَانُواْ﴾ [البقرة: ٦١]. ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾ [الطلاق: ٤] في قراءة أبي عمرو، ورواية البزيِّ عن ابن كثير، فيجب عنده إدغام المثالين، مُورداً حجج المخالفين في ذلك والردّ عليهم(٣).

٤. هاء السكت عند التقائها بمثلها وصلاً في: ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩]. فيجوز عنده الوجهان: الإظهار والإدغام، مع التعليل لهما(٤).

---

(١) انظر: الإقناع (١٦٥/١). ومعنى «على غير حدِّه»: أن نحاة البصرة وضعوا قاعدة تقضي بمنع التقاء الساكنين الصحيحين في وسط الكلمة، إلا إن كانا حرفَي مدٍّ أو لين. وهذا وإن امتنع عنده وعند بعض القراء وعند نحاة البصرة، إلا أنه ووجه الاختلاس جائز مقروءٌ به اليوم عند القراء في رواية السوسيِّ عن أبي عمرو بن العلاء البصريِّ من طريق الشاطبية. انظر: التيسير للداني (ص١٩)، الشاطبية البيت رقم (١٥٦)، الوافي في شرح الشاطبية للقاضي (ص٦٧)، البدور الزاهرة للقاضي (ص٣١).

(٢) انظر: الإقناع (١٦٥/١).

(٣) انظر: الإقناع (١٦٦/١ - ١٦٨). واختلف عن أبي عمرو والبزي في قراءة: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾، فقرأ البزي وأبو عمرو وصلاً بتسهيل الهمزة بين بين مع المد والقصر عنهما، وإبدال الهمزة ياء ساكنة مع المد المشبع لالتقاء الساكنين وصلاً أيضاً، وهو يقتضي وجهين: الإظهار مع السكت، والإدغام. فإذا وقفا كان لهما ثلاثة أوجه: تسهيل الهمزة بالروم مع المد والقصر وإبدالها ياء ساكنة مع المد المشبع لالتقاء الساكنين. وقرأ ابن عامر والكوفيون بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة، وقرأ الباقون بحذفها وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، واختلف عن هؤلاء في تحقيق الهمزة وتسهيلها وإبدالها، فقرأ يعقوب وقالون وقنبل بتحقيق الهمزة، وقرأ أبو جعفر وورش بتسهيلها بين بين. انظر: النشر (٤٠٤/١)، البدور الزاهرة للقاضي (ص٢٥٣).

(٤) انظر: الإقناع (١٦٩/١). والوجهان متواتران مقروء بهما اليوم، قرأ حمزة ويعقوب في: ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ﴾ بحذف هاء ﴿مَالِيَهْ﴾ وصلاً، والباقون بإثباتها، ولكل من المثبتين للهاء وصلاً وجهان: الأول: إدغام الهاء في الهاء. والثاني: الإظهار، وهو لا يتأتى إلا بالسكت على ﴿مَالِيَهْ﴾ سكتة لطيفة من غير تنفس، غير أن هذين الوجهين بالنسبة لورش مفرَّعان على وجهيه في: ﴿كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠]. فإذا قرأت له بالنقل في: ﴿كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي﴾ تعيَّن عليك الإدغام في: ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ﴾، وإذا قرأت له بترك النقل تعيَّن الإظهار، ولا خلاف بين العشرة في إثباتها في الوقف. انظر: النشر (٢١/٢)، والبدور الزاهرة للقاضي (ص٣٢٧).

القسم الثاني: الممتنع الذي لا يجوز فيه الإدغام:

تناول فيه ابن الباذش معنى الممتنع، وهو ما تباعد بالمخرج والصفةِ، قدَّم فيه بعجالة سريعة عن مخارج الحروف وصفاتها توطئةً لهذا القسم، ثم ذكر الحالات التي يمتنع فيها الإدغام في الغالب، تضمَّنت تسع عشرة حالة حصل فيها خلاف بين القراء، أو وَهْمٌ من بعضهم في دلالة مصطلحٍ ما، أو انفرد في إدغامها بعض القراء، أو لم يدغمها أحدٌ من القراء مما يجوز عربيةً، وهذه الحالات هي:

١. الفاء في الميم والواو والباء، نحو: ﴿وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٣]، و﴿لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، و﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ [سبأ: ٩]. **حكم** ابن الباذِش بإظهارها جميعاً، حتى وإن أدغم الكسائيُّ الحرف الأخير منها على توجيه حسنٍ لها، وليس له نظيرٌ غيره في القرآن(١).

٢. الميم عند الفاء والواو، نحو: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، و﴿عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]. **حكم** ابن الباذِش بإظهارها وعدم جواز الإدغام فيها؛ لما فيها من ذهاب غنة الميم. وإن روى بعض الرواة عن أبي عمرو قراءاتٍ شاذةً بإخفائها(٢).

٣. الميم عند الباء، نحو: ﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾ [الأنعام: ٥٧]. **حكم** ابن الباذِش بعدم جواز الإدغام فيها. وذكر أن القراء مجمِعون على كيفية أدائها بإطباق الشفتين، لكنهم اختلفوا في التعبير عن هذه الكيفية، قال: «فاختلفت عبارات القراء عنه بعد إجماعهم، إلا من شذ»(٣). فبعض القراء عبرَّ عن هذه الكيفية بمصطلح: «الإظهار»(٤)، وبعضهم عبرَّ عنها بمصطلح: «الإخفاء»(٥). وأشار ابن الباذش هنا

---

(١) انظر: الإقناع (١٧٦/١ - ١٧٧). وإدغام الفاء في الباء مع إبدال نون المضارعة ياءً في: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ قراءةٌ متواترة عن الكسائيِّ في هذا الموضع فقط، وأظهرها الباقون. انظر: التيسير (ص٤٤)، والنشر (١٢/٢)، والبدور الزاهرة (ص٢٥٩).

(٢) انظر: الإقناع (١٧٩/١). وإظهار الميم عند الفاء والواو هو المأخوذ به عند القراء اليوم. انظر: النشر (٢٢٢/١).

(٣) الإقناع (١٧٩/١).

(٤) انظر: الإقناع (١٨٠/١).

(٥) انظر: الإقناع (١٧٩/١).

إلى الوهم الذي حصل من بعض قراء زمانه في إخفاء ذات الميم، وذلك بترك فرجةٍ بين الشفتين، ونفى أن يكون استعمل ذلك أحدٌ من القراء أو تكلَّم به العرب، وقال حاكياً هذا التعليل عن والده: «وما ذُكر عن الفرَّاء من إخفاء النون عند الباء فوجه ذلك أنه سمَّى الإبدال إخفاءً، كما سمَّى الإدغام في موضع آخر من كتابه إخفاء، فيرجع الخلاف إلى العبارة لا إلى المعنى، إذ الإخفاء الصَّحيح في هذا الموضع لم يستعمله أحد من المتقدِّمين والمتأخرين في تلاوة، ولا حكَوه في لغة»(١).

٤. القاف عند الكاف، في مثال واحد في القرآن: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ﴾ [المرسلات: ٢٠]. **حكم** ابن الباذش باختلاف القراء فيها على ثلاث فرق: فرقةٍ ترى الإدغام المحض، أي كافاً مشددة، وفرقةٍ ترى الإدغام مع إبقاء صفة الاستعلاء في القاف، وهما الوجهان المعمول بهما، وفرقةٍ قالت بالإظهار المحض، وليس عليه عملٌ كما يقول ابن الباذِش(٢).

٥. الكاف عند القاف. **حكم** ابن الباذش بمجيئها في اللغة، نحو: (انهك قَّطناً)، وعدم مجيئها في القرآن العظيم(٣). ولا أرى داعياً لذكرها ضمن هذا القسم.

٦. الظاء عند التاء، في مثال واحد في القرآن العظيم: ﴿أَوَعَظْتَ﴾ [الشعراء: ١٣٦]. **حكم** ابن الباذش بإظهارها إجماعاً من أهل الأداء إلا مَنْ شذَّ منهم(٤).

٧. الضاد عند التاء والجيم واللام والطاء، نحو: ﴿وَأَقْرَضْتُمُ﴾ [المائدة: ١٢]، و﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٤]، و﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣]. **حكم** ابن الباذش بإظهارها جميعاً لمزية الضاد بالاستطالة إلا من شذَّ من القراء في إدغام المثال الأخير. ثم قرَّر

(١) الإقناع (١/١٨٢). ومع الأسف الشديد ما حصل في عصر ابن الباذش حصل نظيره اليوم من بعض القراء من تركهم فرجة بين الشفتين في نحو: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]. وكل ذلك راجع إلى وهمٍ في فهم دلالة مصطلح: «الإخفاء». انظر: المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي عند العرب (٢/٧٣٩).

(٢) انظر: الإقناع (١/١٨٦). وهكذا المأخوذ به عند القراء في العمل بالوجهين الأوَّلين معاً. انظر: النشر (١/٢٢١)، والوافي (ص٦١).

(٣) انظر: الإقناع (١/١٨٣).

(٤) انظر: الإقناع (١/١٨٧). وهكذا المأخوذ به عند القراء اليوم. انظر: النشر (١/٢٢٠).

ابن الباذِش قانوناً صوتياً عن الأصوات التي تملك مزيةً تمنعها من الإدغام في الغالب، قال: «والمزايا التي لا تذهب للإدغام خمس، وهي: الاستطالة، والتفشي، والتكرير، والصفير، والغنة»(١).

٨. الراء الساكنة عند اللام، نحو: ﴿يُغْفَرْ لَهُم﴾ [الأنفال: ٣٨]، و﴿وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾ [مريم: ٦٥] ونحوه. **حكم** ابن الباذش بإظهارها للقراء - للتكرير الذي فيها - إلا ما روي عن الإمام أبي عمرو في قراءته أداءً؛ لقرب مخرج الراء من اللام(٢).

٩. السين عند التاء، نحو: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. **حكم** ابن الباذش بإظهارها بلا خلاف؛ حتى لا تذهب مزية الصفير في السين.

١٠. العين عند الغين، نحو: ﴿وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ [النساء: ٤٦] و﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ﴾ [النساء: ١١٥] في الموضعين، والغين عند العين، نحو: ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٠]، و﴿أُفْرِغْ عَلَيْهِ﴾ [الكهف: ٩٦]، والحاء عند العين: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩]، والعين عند الخاء: ﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ﴾ [النور: ٢١]. والحاء عند الهاء، ونلاحظ أنه لم يأت بمثال للحاء عند الهاء في مثل: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [ق: ٤٠]. **حكم** ابن الباذش في هذه الخمسة السابقة بإظهارها جميعاً بلا خلاف، قال عن قانون ذلك: «وحروف الحلق التي تدغم: الهاء والعين والحاء والخاء والغين، فما كان منها أدخل في الحلق لم يدغم فيه الأدخل في الفم»(٣).

١١. لام (قل) عند السين والصاد والنون والتاء والراء، نحو: ﴿قُلْ سَمُّوهُمْ﴾ [الرعد: ٣٣]، و﴿قُلْ صَدَقَ﴾ [آل عمران: ٩٥]، و﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨]، و﴿قُلْ تَعَالَوْا۟﴾ [الأنعام: ١٥١].

---

(١) الإقناع (١/١٨٨).

(٢) انظر: الإقناع (١/١٩٠ - ١٩١). وهذه القراءة بالإدغام هي قراءة متواترة معمول بها في قراءة أبي عمرو البصري. أدغم الراء في اللام في ذلك أبو عمرو من رواية السوسي. واختلف عنه من رواية الدوري. انظر: النشر (٢/١٢)، الوافي في شرح الشاطبية (ص٦٤)، البدور الزاهرة (ص٣٣) وغيرها.

(٣) الإقناع (١/١٩١).

حكم ابن الباذش بإظهارها بلا خلاف، إلا في الراء في نحو: ﴿قُل رَّبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣]، فإنه مجمعٌ على إدغامها[١].

١٢. لام (بل) عند الجيم، نحو: ﴿بَلْ جِئْنَاكَ﴾ [الحجر: ٦٣]. **حكم** ابن الباذش بإظهارها جميعاً بلا خلاف[٢]. في غير الحروف التي اختلف في إدغامها القراء في لام (بل)، مما يأتي في القسم الثالث.

١٣. لام (بل) عند الراء، نحو: ﴿بَل رَّبُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٦] و﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]. **حكم** ابن الباذش بإدغامها إجماعاً، إلا من انفرد من القراء بإظهارها[٣]. في غير الحروف التي اختلف في إدغامها القراء في لام (بل)، مما يأتي في القسم الثالث.

١٤. اللام الساكنة عند النون، نحو: ﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥] وغيرها، و﴿أَرْسَلْنَا﴾ [البقرة: ١٥١] وغيرها، و﴿بَدَّلْنَا﴾ [الأعراف: ٩٥]، و﴿يُبَدِّلْ نِعْمَةَ﴾ [البقرة: ٢١١]، و﴿فَيَظْلَلْنَ﴾ [الشورى: ٣٣] ونحوه حيث وقع. **حكم** ابن الباذش بإظهارها جميعاً بلا خلاف[٤]. وذكر فيها اختلافاً في كيفية أدائها بين القراء، ما بين محسنٍ ولاحنٍ.

١٥. ودال (قد) وذال (إذ) و(تاء التأنيث). **حكم** ابن الباذش بإظهارها في غير الحروف التي اختلف في إدغامها القراء مما يأتي في القسم الثالث.

القسم الثالث: الجائز الذي يجوز فيه الإظهار والإدغام:

هذا القسم هو لبُّ القصيد من باب الإدغام، والقسمان السابقان يدخلان فيه ضمناً، وإذا كان ابن الباذش أفردهما وأنفق فيهما وقتاً؛ لما تضمَّناه من تنبيهات مهمة،

---

(١) الإقناع (١٩٢/١). وإدغام اللام في الراء وإظهار الباقي هو المعمول به في الأداء لجميع القراء. انظر: النشر (٢٢١/١، و١٩/٢)، الوافي في شرح الشاطبية (ص١٣٤)، الهادي في شرح طيبة النشر (١٢٨/١).

(٢) الإقناع (١٩٢/١). وهو المعمول به في الأداء اليوم بلا خلاف.

(٣) الإقناع (١٩١/١). وإدغام لام بل في الراء لا خلاف في إدغامه بين القراء إلا حفصاً في: ﴿بَلْ رَانَ﴾ سكت على اللام من طريق الشاطبية، وله الإدغام والسكت من طريق الطيبة. انظر: النشر (١٩/٢، و٤٢٦/١)، والبدور الزاهرة (ص٣٣٩)، والوافي شرح الشاطبية (ص٣١٠).

(٤) الإقناع (١٩٣/١)، وهو المعمول به في الأداء اليوم بلا خلاف.

فإني أرى أن حقَّ هذا الباب أن يكون أولاً، ولاسيما للإنسان المبتدئ الخالي الذهن الذي لا يعرف شيئاً عن الإدغام. قال ابن الباذِش عن هذا القسم: «وهذا الباب طريقُه الرِّواية، وإنما يرتدف التعليل على مرويٍّ»[1].

قسَّم ابن الباذش هذا القسم إلى إدغام كبير وصغير، أختصرُ ما جاء فيهما بشكل مجمل.

أولاً: الإدغام الكبير:

تضمَّن ثلاثة أمور:

أ. المقدِّمة: عرَّف بالإدغام الكبير، وسبب تسميته، ومن انفرد به من القراء السبعة، وهو أبو عمرو بن العلاء، وأنه استعمله عند الحدر والإسراع بالقراءة، وأن أكثر الرواة يستعمله مع تخفيف الهمز، ثم ذكر قاعدته في المتماثلين والمتقاربين، وموانعَه إذا كان الأول مشدداً أو منوناً أو منقوصاً أو تاءَ خطابٍ، ومن حكى فيه جواز الإدغام مع وجود المانع[2].

ب. أصول الإدغام الكبير على حروف المعجم: بعد المقدمة استعمل ابن الباذش طريقة مبتكرة في حصر الأمثلة في هذا الباب لم يسبقها إليه أحدٌ من المصنِّفين فيما أعلم، وهو أن يجعلها مرتَّبةً على الحروف الهجائية بدءاً بالهمزة وانتهاء بالياء[3]. وظهر في هذا القسم سعة روايته، وقوة تعليلاته وترجيحاته، وقدرته الفائقة في جمع الأمثلة وحصرها، وما صحَّ منها رواية، وما شذَّ منها مع جوازه في العربية، وما لم يجز لرداءته في العربية، وما أجمع عليه أهل الأداء، وما روي عن بعضهم. وظهرت براعته في التعليل لبعض

(١) الإقناع (١/١٩٤).
(٢) انظر: الإقناع (١/١٩٥ - ١٩٧).
(٣) انظر: الإقناع (١/١٩٨ - ٢٣٦).

الأوجه من أقوال النحويين، وبخاصةٍ سيبويه[١]، وما نقله عن أبيه ووجَّهه له[٢]، وما ناقش فيه بعض شيوخه[٣].

ج. بعد استعراضه لأصول الإدغام الكبير نبَّه في نهايته إلى أن المدغم يصحُّ معه الروم والإشمام إلا في النَّصب، أو الميم والباء لخروجهما من الشفتين[٤].

ثانياً: الإدغام الصغير:

قسَّم ابن الباذش الإدغام الصغير إلى قسمَين:

أ. الساكنُ الخِلقة الذي لا تعرف حركته[٥]:

ويعني به: دال (قد)، وذال (إذ)، وتاء التأنيث، ولام (هل وبل)، وحروف الهجاء المقطَّعة في فواتح السور، والنون الساكنة والتنوين. استعرض الإمام ابن الباذش ما فيها من خلاف للقراء السبعة، وما قرأ به على شيوخه، وما يختاره ويرجِّحه[٦].

ب. الساكنُ عن حركةٍ (حروف قربت مخارجها):

تناول فيه ابن الباذش الحروف الساكنة المتقاربة في المخرج المختلف في إدغامها، وهي تسعة أصناف:

الباء عند الفاء والميم، والثاء عند التاء والذال، والدال عند الثاء، والذال عند التاء، واللام عند الذال، والراء عند اللام، والفاء عند الباء. حصر ابن الباذش الأمثلة في هذه الأبواب، واستعرض ما فيها من خلاف للقراء السبعة، وما قرأ به على شيوخه، وما يختاره ويرجِّحه[٧].

---

(١) انظر على سبيل المثال: الإقناع (١٩٨/١ و٢١٠ و٢٢٠ و٢٢٥ و٢٢٦).

(٢) انظر: الإقناع (٢٢٦/١).

(٣) انظر: الإقناع (٢٣١/١ و٢٣٤).

(٤) انظر: الإقناع (٢٣٦/١).

(٥) هذا المصطلح - الذي أطلق على هذه المجموعة - قديمٌ استعمله ابن زنجلة في الحجة (ص١٢١)، والدانيُّ في التيسير (ص٤١)، والإدغام الكبير له (ص٨٦ - ٨٩).

(٦) انظر: الإقناع (٢٤٠/١ و٢٤٢ و٢٤٤ و٢٤٥).

(٧) انظر: الإقناع (٢٦١/١ - ٢٦٧).

المطلب الثالث: التحليل المعمَّق للنصِّ:

المقصود بهذا المطلبِ الحديثُ عن كيفية بناء النصِّ عند المصنِّف وتماسكه والروابط التي تربط بين عناصره وأقسامه. ويتضمَّن: لغةَ النصِّ، والتعريفات والقوانين والقواعد، وأماكن السَّرد والتفصيل والاستطراد، وأماكن الاختصار والاختزال، والتقسيمات العامة والتفريع عنها، والاقتباسات والشواهد والأدلة، ومعايير الترجيح والرد في القراءات عند ابن الباذش. وجاء هذا المطلب متشابكاً حياً بملاحظه واستنباطاته، محقِّقاً - في غالبه - للمعايير السبعةِ التي وضعتها بعض الدراسات المعاصرة لتحليل النُّصوص والحكمِ عليها، وهى: السَّبكُ، والالتحام، والقصد، ورعاية الموقف، والقبول، والتناصُّ، والإعلام.

وقد تناول الباحث جملةً من هذا في المطلبَين السابقَين وسيتناول الباقي من هذه العناصر في هذا المطلب. **فالسبكُ** يعني الكيفيةَ التي يتم بها ربطُ العناصر اللغوية على مستوى البنية السطحية بحيث يؤدي السابق منها إلى اللاحق. **والالتحام**: يُقصَد به الطريقة التي يتم بها ربط التراكيب على مستوى البنية العميقة للنصِّ. **والقصد**: يعني أن النصَّ حدَثٌ لغويٌّ مخطَّط له، وليس رصفاً للجمل والكلمات. **والقبول**: يتضمن موقف المرسل إليه أو متلقِّي النصِّ حول توقُّع نصٍّ متماسك ومتناسق. **ورعاية الموقف**: وتشمل العواملَ التي تجعل النصَّ ذا صلة بموقف حاليٍّ أو موقف قابل للاسترجاع. **والتناصُّ**: وهو مصطلح نقديٌّ يُقصد به وجود تشابهٍ بين نصٍّ وآخر أو بين عدة نصوص. **والإعلام**: وهو الرسالة التي يخبر بها النصُّ، ويتضمَّن قدراً من المعلومات تختلف طبيعتها باختلاف نوع النص، بمعنى هل استعمل المصنِّف في جزء من نصوصه الذائقة النقديَّة أم الإعلامية الإخبارية أم غير ذلك[1].

(١) انظر: أصول المعايير النصية في التراث البلاغي والنقدي عند العرب، عبد الخالق شاهين (ص٢١ - ٢٢). وعلم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، د. سعيد حسن بحيري (ص١٤٥) وما بعدها.

في باب الإدغام لابن الباذش جاء تطبيق هذا المطلب كالآتي:

أولاً: لغة النصّ:

الظاهر أن ابن الباذش قاصدٌ للنصِّ مخطِّطٌ له، يكتب للمتخصِّصين في الفنِّ. يشهد لهذا تقديمه مسائل القسم الأول والثاني - الشائك بعضها - على مسائل القسم الثالث المتفق عليها - غالباً - بين القراء. وهو في القسمَين الأولين يستعمل الذائقة النقدية، فتراه يعلِّل ويوجِّه ويردُّ الرواية الضعيفة ويحتجُّ بالشواهد العقلية والنقلية من معارف العلماء الذين سبقوه، وأما في القسم الثالث فتراه هادئاً استعمل الرسالة الإخبارية الإعلامية للأحكام المتفق عليها في باب الإدغام، وكأن ابن الباذش أراد أن يصفِّي في القسمَين الأولين ما يحيط بباب الإدغام من شوائب، ليجعله صافياً رائقاً في القسم الثالث.

واللغة في باب الإدغام بناها صاحب النصِّ على معارفَ سبقَته، نظَّمها ببراعة ودقة فائقة. وهو ما يدخل في باب التناصِّ، وليؤخذ على ذلك مثال من تعريف الإدغام:

قال ابن الباذش: «الإدغام أن تصل حرفاً ساكناً بحرفٍ مثلِه من غير أن تَفصل بينهما بحركةٍ أو وقفٍ، فيرتفع اللسان بالحرفين ارتفاعة واحدة»[1] ا.هـ.

هذا التعريف يكاد يكون مأخوذاً بنصِّه من أصول ابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، قال عن الإدغام: «وهو وَصْلُكَ حرفاً ساكناً بحرفٍ مثْلِه مِن مَوضعِهِ من غير حركةٍ تَفْصِلُ بينهما ولا وقفٍ، فيصيرانِ بتداخلِهما كحرفٍ واحدٍ، تَرْفَعُ اللِّسانَ عنهما رفعةً واحدةً، ويَشتَدُّ الحرفُ، ألا ترى أنَّ كلَّ حرفٍ شديدٍ يَقومُ في العَروضِ والوزنِ مقامَ حرفَين، الأوَّلُ منهما ساكنٌ»[2].

وكما يُرى - عند المقارنة - فإن نصَّ ابن السراج أوفى وأكثر تفصيلاً، وتعريف ابن الباذِش أكثر اختصاراً، على أن هناك مسائل ترِد على هذا التعريف:

---

(١) الإقناع (١/١٦٤).

(٢) الأصول (٣/٤٠٥). وعرَّفه الدانيُّ نحواً من ذلك في التحديد (ص٩٩)، والقرطبّي في الموضح (ص١٣٩).

أ. ما المقصود بالساكن هنا؟ وهل يدخل في السكون - عنده - سكون حرف المد؟ الظاهر أنه كذلك من كلامه الذي يأتي بعدُ عند قوله: «وكذا كُلُّ حرفٍ ساكنٍ لقي مثلَه... إلخ»، فيدخل فيه: الأنواع التي ذكرها كالساكن في كلمة وفي كلمتين، وساكن الخلقة كدال قد وتاء التأنيث والنون الساكنة، وساكن الإدغام، وساكن حروف المد، وساكن حرفي اللين، وساكن الحروف المقطَّعة في القرآن الكريم كـ: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾ [القلم: ١](١).

ب. كيف يرتفع اللِّسان في سكون حروف المدِّ عنهما أو بهما ارتفاعة واحدة؟ وكيف نفهم خروج الحرف من طبيعته المدِّية (الذائبة) إلى طبيعته غير المدية (الجامدة)؟ مما يدخل في عنصر «القَبول» من المتلقِّي النصِّ. ومن وراء النصِّ في عنصر «رعاية الموقف»: كيف نفهم حجة الإمام الشاطبيِّ:

«وَوَاوُ هُوَ المَضْمُومِ هاءً كَهُو وَّمَنْ فَأَدْغِمْ وَمَن يُظْهِرْ فَبِالمَدِّ عَلَّلَا
وَيَـــأْتِيَ يَـــوْمٌ أَدْغَـــمُـــوهُ ونحـوَه وَلَا فَرْقَ يُنجِي مَنْ عَلَى المَدِّ عَوَّلَا»(٢)

وقول الإمام ابن الجزري:

«وَالْخُلْفُ في وَاوِ هُـوَ المَضْمُـومِ ها»؟(٣)

وفي هذه الفقرة لم يتعرَّض ابن الباذش للإجابة عن هذه الأسئلة.

ج. هل التقييد بالتماثل مطردٌ؟ وهل يستثنى الذي بقي له صفة من الأول كـ: (أحطت)؟ وهل كان قوله: «بحرف مثله» دون تقييده بـ: متحركاً مثلاً من التجوُّز في العبارة؟

لعلَّ الجواب عن بقاء صفة من المدغَم هو: أن الإدغام إذا أُطلق، فهو يراد به الإدغام المحض. قال الإمام الدانيُّ: «الإدغام الصحيح: ألَّا يَبقى من المدغم أثرٌ

(١) انظر: الإقناع (١/١٦٥).
(٢) البيت رقم (١٢٩ - ١٣٠) من الشاطبية، تحقيق سويد (ص١٣).
(٣) البيت رقم (١٢٧) من الطيبة، تحقيق سويد (ص١٣).

لانقلابه إلى لفظ المدغَم فيه، ويصير مخرجه من مخرجه»[1]. اهـ. والجواب عن الثاني: أنه يمكن أن يكون ذلك من التجوُّز؛ لأن نصَّ ابن السرَّاج الذي أخذ منه هذا النصّ - فيما أحسب - قد ذكر في آخره: «ألا ترى أنَّ كلَّ حرفٍ شديدٍ يَقومُ في العَروضِ والوزنِ مقامَ حرفَين، الأوَّلُ منهما ساكنٌ». اهـ.

ولعلَّ ابن الباذِش يعلمُ بداهةً أنه لا بدَّ في الإدغام أن يَسكُن الأوَّل ويتحرَّك الثاني، ولا يجوز أن يَسكن الثاني بحال عند الإدغام، قال سيبويه: «فلم يكن ليكونَ إدغامٌ إلا بسكون الأوَّل. ألا ترى أن الحرفَين إذا تقارَبَ موضعُهما فتحرَّكا أو تحرَّك الأولُ وسكَن الآخِرُ لم يُدغِموا»[2] اهـ.

د. قوله عن الحركة أنها مانعةٌ من إدغام الحرفين الجامدين (الصحيحَين)، أظنُّ أن هذا مأخوذ من المبرِّد، قال: «اعلم أن الحرفين إذا كان لفظهما واحد فسكن الأول منهما فهو مدغم في الثاني. وتأويل قولنا: (مدغم) أنه لا حركة تفصل بينهما، فإنما تعتمد لهما باللسان اعتمادة واحدة؛ لأن المخرج واحد ولا فصل. وذلك قولك: قطَّع وكسَّر. وكذلك محمَّد ومعبَّد، ولم يذهب بَكر ولم يعم معك. فهذا معنى الإدغام»[3]. لاحظ في النصِّ الأخير أن المبرِّد يعدُّ المشدَّد في كلمة من المدغَم.

هـ. ما المقصود بالوقف الذي يمنع الإدغام؟ هل الوقف هنا بمعنى السكت؟ أم تقطيع الحروف والكلمات؟ أم الوقف على آخر الكلمة؟ أم السكون؟ ولماذا ذكره في النصِّ؟ بداية ليس المقصود بالوقف السكونَ؛ لأن من شرط الإدغام سكونَ الأول. قال مكي: «الإدغام لا يكون إلا مع اتصال الحرفين وملاصقة الأول للثاني»[4]. هذا

(١) جامع البيان (٢/٧٢٩).
(٢) الكتاب (٤/٣٦٧).
(٣) المقتضب (١/٣٣٣).
(٤) الكشف (١/٩٤).

مع أن سيبويه قد عبَّر في بعض النصوص عن السكون بالوقف، قال: «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية. وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف»(١). وقول الفرَّاء عن الحروف المقطعة: «الهجاء موقوف في كل القرآن»(٢). فهذان عالمان واحد بصريٌّ وآخر كوفي يتفقان على ذات المصطلح بمعنى السكون، غير أن مصطلح «السكون» في النصِّ يحتمل باقيَ المعاني الأخرى للسكون، أعني السكت وتقطيع الحروف والكلمات والوقف على آخر الكلمة، ويجمعها خلاصة عامة مؤدَّاها تضييع فرصة التقاء الحرفين.

و. التعبير بـ: «ارتفاع اللسان بالحرفين ارتفاعة واحدة» معناه: الضغط على مخرج الحرف في المدغم والمدغم فيه ضغطاً واحداً. وأصل هذه العبارة لسيبويه(٣)، لكن عبر بـ: «الارتفاع عن الحرفين»، ومعناه انفصال عضوي النطق عن المخرج وليس الضغط عليه.

كلُّ هذه مسائل تعرض على هذا التعريف وتعطينا قراءةً تاريخية له، ونستطيع أن نقيس عليه باقي الجمل والمفردات التي وردت في النصِّ، وحسبنا من القلادة ما أحاط بالعنق.

وإذا كانت هذه القراءة التاريخية لتعريف الإدغام قد أخذت كلَّ هذا التفصيل؛ فإنه مما لا شك فيه أن عقد الموازنات والمقارنات بين باب الإدغام في كتاب الإقناع وغيره من كتب القراءات التي سبقته لهو أمرٌ بالغ الأهمية، إلا أنه يضيق على هذه الدراسة، ويلزم أن يفرد بأبحاث ودراسات خاصةٍ تتناوله، وتهيأ الأسباب له، والله الموفق.

---

(١) الكتاب (١٣/١).
(٢) معاني القرآن (٩/١).
(٣) انظر: الكتاب (٣٦٧/١ - ٣٦٨).

ثانياً: التعريفات:

١. تناول المؤلف - في الغالب - جميع أقسام باب الإدغام بالتعريف.

٢. لم يتعرَّض المؤلف لبيان بعض المصطلحات كماهية الصفات والمخارج، إنما سرَدها سرداً؛ للاختصار(١)، واتكاءً على فهم المتلقي، ولأنه لا يستهدف في كتابه المبتدئ في العلم.

ثالثاً: القوانين والقواعد:

برع المؤلف بذكر القواعد والقوانين، وغالباً ما يوردها بعد ذكر التعريف، أو في ثنايا التقسيمات التي يتطرق إليها، إلا أنه أحياناً يتعقب القواعد بذكر بعض المستثنيات(٢). ولنستعرض بعض القواعد:

١. «كُلُّ حرفٍ فيه زيادةُ صوتٍ لا يُدغَم فيما هو أنقص صوتاً منه». وهو مسبوق بهذه القاعدة(٣).

٢. قال: «والمزايا التي لا تذهب للإدغام خمس، وهي: الاستطالة والتفشي والتكرير والصفير والغنة»(٤).

٣. «حروف الحلق التي تدغم: الهاء والعين والحاء والخاء والغين، فما كان منها أدخل في الحلق لم يدغم فيه الأدخل في الفم»(٥).

---

(١) ذكر ابن الباذش معتذراً عن اختصار مسائل التجويد في آخر باب اختلاف مذاهبهم في كيفية التلاوة وتجويد الأداء، قال: «وليس كتابي هذا موضوعاً لذلك، فلم أرد إطالةً به... وأنا أوصي الطالب بحفظ مخارج الحروف وصفاتها. وقد ذكرتها في باب الإدغام، وأعرِّفه أنَّ صفات الحروف أغمضُ من مخارجها، وأدقُّ لمن أراد تحصيلها». اهـ الإقناع (٥٦٢/١).

(٢) انظر: الإقناع (١٩٦/١).

(٣) الإقناع (١٧٠/١). وانظر: سيبويه، الكتاب (٤٤٨/٤ و٤٦٠ و٤٦٤)، والفارسي، التكملة (ص٢٧٩)، والدانّي، الإدغام الكبير (ص٤٢)، وابن الأنباريّ، أسرار العربية (ص٢١٠).

(٤) الإقناع (١٨٨/١).

(٥) انظر: الإقناع (١٩١/١).

٤. «ليس في الإدغام الصغير إدغامُ متحرِّك ولا مِثْلٌ»[١]، وكقوله عند إدغام الذال بالتاء: «وذلك أصل مطَّردٌ وثلاثة مواضع»[٢].

رابعاً: السرد والتفصيل والاستطراد والاختصار والاختزال:

١. منهج المؤلف من حيث الاختصارُ والاستطراد راجعٌ إلى ضرورته في الشرح، كما اختصر في ذكر المخارج والصفات، قال: «ولا يوصَل إلى ذلك إلا بعد العلم بمخارج الحروف وصفاتها»[٣]، وكتصريحه بنفسه عند نهاية باب الإدغام، قال: «فهذه أصول الإدغام مشروحةٌ محصَّلة»[٤]. وكذلك تفصيله لحروف الإدغام حرفاً حرفاً حسب الترتيب الهجائي للحروف[٥].

٢. اختزل المؤلف في بعض المواضع، مكتفياً بقياس ما لم يذكره على ما ذكره، قال: «وهذا كافٍ في هذا الباب، مَن علِمه قاس عليه ما لم أذكرْه»[٦].

٣. حديثه عن مخارج بعض الحروف وصفاتها قبل أن يأتي الحديث عنها، كما في: (موسى وعيسى)[٧].

٤. حديثه الرافد للإدغام، والمقتضب جداً عن صفات الحروف دون شرح لها مكتفياً بألقابها[٨] لم يساعد كثيراً في شرح باب الإدغام لمن لم يكن مطَّلعاً من قبلُ على صفات الحروف.

---

(١) الإقناع (٢٣٨/١). ولم يتَّجه للباحث معنى عبارة: «ولا مثلٌ»، ولاسيما أن الإدغام الصغير يتحقَّق في نحو إدغام التاء في التاء: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ [البقرة: ١٦]، إلا إن كان ابن الباذش يقصد بأن تقسيم باب الإدغام الصغير لا يحتوي على إدغام متماثلين، كما في أبواب الإدغام الكبير، والله أعلم.

(٢) الإقناع (٢٦٥/١).

(٣) الإقناع (١٧٠/١).

(٤) الإقناع (٢٣٦/١).

(٥) انظر: الإقناع (١٩٧/١).

(٦) الإقناع (١٩٣/١).

(٧) انظر: الإقناع (١٦٦/١).

(٨) انظر: الإقناع (١٧٥/١ - ١٧٦).

٥. توسُّعه في بعض المسائل مستعيناً بعلم الصرف، كما في امتناع إدغام الواو والياء المديتَين في مثلَيهما متحرِّكتَين، نحو: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [البقرة: ٢٥]، والتدليل على ذلك بامتناع إدغام الواو والياء المديَّتين في سين: (موسى وعيسى) في كلمة واحدة، وحديثه عن إدغام ياءَي: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ [الطلاق: ٤]، وهما منفصلتان، والتدليل عليها بامتناع إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة في قياس العربية(١)، وما ساقه من أدلَّة صرفية في إدغام: ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٩](٢)، وامتناع إدغام النون في الواو والياء في كلمة واحدة، نحو: ﴿قِنۡوَانٞ﴾ [الأنعام: ٩٩]، ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ [البقرة: ٨٥](٣).

٦. جاء استطراده في: «حروفٍ يُخاف على القارئ اللَّحنُ فيها بالإدغام»، قبل الإدغام الكبير، ليبيِّن خطورة وضع المصطلحات وأهمِّيتها، وما قد يسبِّبه التعبير عن بعض الظواهر الأدائية من انحراف في كيفية الأداء كحديثه المسهَب في الميم عند الباء، والاختلاف المصطلحيُّ في التعبير عنها، وما ترتَّب على ذلك من اختلاف الأداء عند بعض القراء في إطباق الشفتين وانفراجهما(٤)، وانقسام القراء في إدغام القاف عند الكاف(٥) وهكذا.

٧. الاستشهاد بنصوص سيبويه في صدر بعض الأبواب، كباب الهمزة(٦)، وفي ثنايا باب الإدغام جعلَته أصلاً تقاس عليه المسائل.

٨. استرسل ابن الباذش في الحديث عن مسائل أدائية في أحكام النون الساكنة والتنوين، ففي الإدغام: تناول الحكمَ على الصوت الناتج عن إدغام النون في

---

(١) انظر: الإقناع (١/١٦٦ و١٦٨).
(٢) انظر: الإقناع (١/٢٢٤ - ٢٢٧).
(٣) انظر: الإقناع (١/٢٥٠).
(٤) انظر: الإقناع (١/١٧٩ - ١٨٢)، وانظر: إبدال النون ميماً (١/٢٥٧).
(٥) انظر: الإقناع (١/١٨٢).
(٦) انظر: الإقناع (١/١٩٨).

الميم، نحو: ﴿وَمَن مَّعَكَ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، هل تعدُّ الغنة للنون أو للميم؟(١)، والإدغام بغنة في الراء واللام، واستطراده فيه من أقوال الأئمة والقراء(٢). وحديثه عن درجات التشديد في الإدغام عند وجود الغنة(٣). وفي الإظهار: حديثه عن درجات إظهار النون عند حروف الحلق، وما خرج به من قوانين أدائية فيها، كقوله عن رياضة اللِّسان في حروف الإظهار: «وللتعمُّل حدٌّ، وإذا ارتاض اللِّسانُ سقَطَ»(٤)، أي التعمُّل والتكلُّف يزولان بالرِّياضة. وفي إبدال النون ميماً عند الباء (الإقلاب)؛ أعاد ابن الباذش الحديث في هذا القسم عن إبدال النون ميماً عند الباء، وما حصل من وهمٍ أدائيٍّ عند بعض القراء في المصطلح(٥). وأما الحكم الرابع: الإخفاء، فتناوله من ثلاثة جوانب: الأول: اختلاف درجة إخفاء النون بحسب قرب مخرج المخفى منها. والثاني: اختلاف القراء في تطويل زمن الغنة عند حروف الإخفاء ما بين مفرطٍ ومقتصد. والثالث أنه غير مشدَّد(٦).

خامساً: التقسيمات والتفريعات:

١. عناوين الأبواب والتفريع عليها كثيرة عند الإمام ابن الباذش، وهو أمر حسنٌ في منهجية الأئمة في التقسيم، وفيها راحة للقارئ في حصر المسائل، فمنهم من يضع تحت الأبواب فصولاً، ومنهم من يضع تحت الفصول مسائل، كنظير ما نفعل نحن في منهجية الأبواب، وهذه فقرة يمكن جعلها بحثاً مستقلاً في طريقة التبويب عند علمائنا الأوائل.

(١) انظر: الإقناع (٢٤٧/١).
(٢) انظر: الإقناع (٢٥١/١ - ٢٥٢).
(٣) انظر: الإقناع (٢٥٢/١). وقد أفرد مكي في كتابه الرعاية (ص٢٤٥) باباً للمشدَّدات، وذكر أن أضعفها ما كان معه غنة.
(٤) انظر: الإقناع (٢٥٦/١).
(٥) انظر: الإقناع (٢٥٨/١). وقد تقدم الحديث عن هذا الوهم في القسم الأول (١٧٩/١ - ١٨٢).
(٦) انظر: الإقناع (٢٥٩/١ - ٢٦١).

٢. قام المؤلف بتقسيم الشرح إلى فِقرات تبعاً للعلَّة الموجبة للاشتراك، كأصول الإدغام الكبير على حروف المعجم(١)، وتبعاً لأهمية المستثنيات كالحروف التي يخاف على القارئ اللَّحن فيها بالإدغام(٢).

سادساً: الاقتباسات:

أكثرَ المؤلِّف من ذكر الاقتباسات: إما مستدلاً بها على ما ذهب إليه، وإما من باب أن يتعقَّبها بالردِّ عليها(٣)، أو التوقف عند عدم المرجِّح كقوله: «وتحقيق رواية عِصْمة يحتاج إلى تأمل»(٤)، وأحياناً يترك النَّقل بلا تعقيب(٥).

سابعاً: الشواهد والأدلة:

١. على وجه العموم: أورد المؤلف لجميع التقسيمات أدلةً وشواهدَ من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ، أو من كلام العرب.

٢. على وجه الخصوص: إذا لم يكن للقسم المذكور شاهدٌ من القرآن صرَّح بذلك، مثاله: «ولا أعلم الحاء جاءت عند الهاء في القرآن»(٦)، و«ولا أعلمه جاء في القرآن»(٧).

٣. انتهج المؤلف منظومة الاستقصاء بذكره الأمثلة، من حيث عدد ورودها في القرآن الكريم، كقوله: «وهو موضع واحد»(٨)، وقوله: «وجملة ذلك خمسة مواضع»(٩)... إلخ.

---

(١) انظر: الإقناع (١٩٨/١).
(٢) انظر: الإقناع (١٧٦/١).
(٣) انظر: الإقناع (٢٢٥/١). وللاستزادة انظر: (٢٣٠/١ و٢٣٤ و٢٤٠).
(٤) الإقناع (٢٢٥/١).
(٥) انظر: (الإقناع ١٧٩/١).
(٦) الإقناع (١٩١/١).
(٧) الإقناع (١٨٣/١).
(٨) الإقناع (٢٦٤/١).
(٩) الإقناع (٢٦١/١).

ثامناً: معايير الترجيح بين القراءات:

أ. قواعد الترجيح بين القراءات:

عرض ابن الباذش في باب الإدغام قراءات وروايات وأوجهاً أدائية اختار بعضها، ورجَّح بعضها، وضعَّف بعضها، وردَّ بعضها، فما هو ميزان الاختيار والترجيح والتضعيف والردِّ عنده؟

إن ميزان التضعيف والردِّ في كتب القراءات عموماً وفي كتاب الإقناع خاصةً يرتكز على أسباب نقلية واجتهادية، نلخِّص مجملها فيما يأتي[1]:

١. ضعف الرواية، أو الطريق، أو المرويَّة، إما لغلطٍ حصل من القارئ في روايته أو من طريقه، أو في مرويَّاته، أو في طريقة التعبير عن روايته، أو لوهمٍ وقع منه عن طريقه، أو يكون سهو قلمٍ وقع له في كتابته من حيث عزو الرواية، وتخصيصها لغير قارئها. ومن أمثلته في نصِّ ابن الباذش قوله: «وذكر الأهوازيُّ: قال: سمعتُ أبا الفرج الشَّنَبوذيَّ وأبا الحسين القطَّان يقولان: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾ [البقرة: ٣٧]، وما أشبهه لا يسمَّى إدغاماً، وإنما هو طرحُ حركة الهاء، فبقيتْ ساكنةً، ولقِيتْ مثلَها ولم تدغم فيها؛ لأنك لو أدغمتها وشدَّدتَ أتيتَ بما هو أثقلُ من الإظهار، والإدغام إنما هو إيثار التخفيف. قال: وسمعت شيوخنا البصريين وأكثر شيوخنا البغداديين يسمُّون ذلك إدغاماً، قال: **وقولهما لا أعوِّل عليه**؛ لأنهم أجمعوا أن سائر الحروف إذا سكنتْ، ولقِيتْ مثلَها تُدغمُ فيها بلا خلاف، قال أبو جعفر: وهو إدغام صحيحٌ...»[2].

٢. انفراد القارئ وشذوذه، إما لضعفه في الرِّواية، أو الطريق، أو لشذوذه عن سائر الرواة. ومن أمثلته في نصِّ ابن الباذش قوله: «والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام، ونصَّ جميعهم على أنه لا تشديد فيه، إلا الأهوازيَّ فإنه كان يقول: كما أن المظهر

(١) انظر: قواعد نقد القراءات القرآنية «دراسة نظرية تطبيقية» للدكتور عبد الباقي سيسي (ص٣٩٩ و٥٢٥).
(٢) الإقناع (٢٣٤/١).

مخفّفٌ والمدغم مشددٌ، فكذلك المخفى بين التشديد والتخفيف، إذ هو رتبةٌ بين الإظهار والإدغام، وغلّط من قال: إن المخفى بيِّن مخفَّف، وزعم أنه خلافٌ لقول من مضى. ولا أرى الأهوازي إلا واهماً؛ لأن التشديد...»[1] اهـ.

٣. عدم شهرة القارئ بالإقراء، وذلك بأن تنسب القراءة إلى قارئٍ لم يكن مشهوراً بالإقراء.

٤. مخالفة القارئ ما استقرَّ عليه رأي الجماعة والمحقِّقين من أهل الأداء. ومن أمثلته في نصِّ ابن الباذش قوله: «من ذلك الميم عند الباء، نحو: ﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾ [الأنعام: ٥٧]... فاختلفت عبارات القراء عنه بعد إجماعهم، إلا من شذَّ»[2] اهـ.

٥. ما ذكر على وجه الحكاية لا الرواية؛ لبيان ضعف القراءة وشذوذها، ومن أمثلته في نصِّ ابن الباذش قوله: «فإن سكن ما قبلها لم يدغَم إلا: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٣]، و﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٢] و﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ﴾ [هود: ٥٣] و﴿وَمَا نَحْنُ لَكُمَا﴾ [يونس: ٧٨] حيث وقع، وجملته تسعة مواضع، فإنه أدغمها فيها خاصَّة إلا من طريق الخزاعي لأبي شعيب. وذكر عثمان بن سعيد أن أبا شعيب نصَّ على الإدغام فيه، والإدغام الصَّواب لليزيديِّ من طرقه كلِّها، وأظنُّ ما حكى الخزاعي عن أبي شعيب من الإظهار اختياراً من أبي عمران». اهـ[3].

٦. مخالفة القراءة إجماع مصاحف أهل الأمصار، وذلك متعلِّقٌ بالرَّسم. ومن أمثلته القريبة بوجهٍ في نصِّ ابن الباذش قوله عن إدغام النون في الميم: «فأما إدغامها في الميم فلا بدَّ من الغنة، إلا ما جاء عن عاصم وحمزة أن النون الساكنة والتنوين يدغمان عند الميم بغير غنة... وأما ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، و﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥]، فكلمتان، والأصل: عن ما، ومن ما، وكذلك ما كان نحوه، وحذفت الألف فرقاً

(١) الإقناع (٢٦٠/١).
(٢) الإقناع (١٧٩/١).
(٣) الإقناع (٢٣٠/١)، وانظر: (٢٤٧ و٢٥١).

بين الاستفهام والخبر، ولم تثبت النون في الخط؛ لأنهم كتبوا المسموع فقط، وفي كتبهم كذلك عندي دلالةٌ على أن الغنَّة للميم لا للنون، فتأمَّله»[1] اهـ.

٧. مخالفة القواعد النحويَّة والأقيسة الصرفية والمشهور من اللُّغات. ومن أمثلته في نصِّ ابن الباذش قوله: «قال لي أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما ذكراه من إظهار ياء ﴿وَٱلَّتِى﴾ عند ياء ﴿يَيْـَٔسْنَ﴾ خطأٌ، ولا يمكن فيها إلا الإدغام، وتوالي الإعلال غير مبالًى به إذا كان القياس مؤدِّياً إليه، والقياس في المثلين إذا سكن الأول منهما الإدغامُ في المتصل والمنفصل»[2] اهـ.

٨. مخالفة القراءة للأشهر في المعنى عند القراء والمفسِّرين والفقهاء. ومن أمثلته القريبة بوجهٍ في نصِّ ابن الباذش قوله عن أصل كلمة (آل): «وردَّ عليه أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا الكلامَ، وعلى من قال به سواه من القراء والنحويين، فقال لي: لا يثبت أن ألف «آل» بدلٌ من هاء «أهل» ولا من همزة مبدلة من هاء؛ لأن معنى «آل» غير معنى «أهل»؛ لأن الأهل: القرابة، والآل: مَن يؤول إليك في قرابة أو رأي أو مذهب»[3] اهـ.

ومن مفهوم المخالفة نعلم أن القراءة التي تكون خالية من هذه العيوب السابقة هي المعوَّل عليها عند الأئمة في الاختيار والترجيح.

ب. الألفاظ والعبارات التي تدلُّ على اختيار القراءات وترجيحها:

وردت في كتب القراءات والتفسير والعربية ألفاظ تدل على اختيار القراءات وترجيحها، منها: الصواب - الاختيار - الوجه - عندي - قراءة العامة - عليه مصاحف الأمصار - وبه نقرأ - هو الجيد - أعجب إلي - الأخذ - القياس، وغيرها[4].

---

(١) الإقناع (٢٤٨/١).
(٢) الإقناع (١٦٨/١).
(٣) الإقناع (٢٢٦/١).
(٤) انظر: قواعد نقد القراءات القرآنية «دراسة نظرية تطبيقية» للدكتور عبد الباقي سيسي (ص٥٦٤).

في نصِّ ابن الباذش اختار ألفاظاً عدة منها: الحمل على...[١] - الأخذ[٢] - القياس[٣] - النظائر[٤] - التشبيه بالأصليِّ الثابت في جميع أحواله[٥] - وهو الوجه[٦] - المعمول به[٧] - العبارة[٨] - إجماع القراء[٩] - النصُّ[١٠] - الاتفاق على المعنى[١١] - رجوع الخلاف إلى العبارة لا إلى المعنى[١٢] - الاختيار[١٣] - الجماعة[١٤] - الإجماع[١٥] - أهل الأداء[١٦] - ولم يذكر خلافاً ولا اختياراً[١٧] - العمل على[١٨] - الاتفاق من الأئمة[١٩]، أحبُّ[٢٠]، أميل[٢١]، وغير ذلك.

---

(١) انظر: الإقناع (١/١٦٥): الحمل على الألف، و(١٦٦): الحمل على قاول وساير، و(١٦٧) و(١٦٩) حمل الوصل على الوقف و(١٨١) تحمل الميم على النون.

(٢) انظر: الإقناع (١/١٦٧ و١٦٨ و١٦٩ و٢٠٧ و٢٠٩ و٢١٥ و٢١٨ و٢٢١ و٢٢٥ و٢٣٥ و٢٤٠ و٢٤٢ و٢٥١).

(٣) انظر: الإقناع (١/١٦٧ و١٦٨ و٢٢١ و٢٣٢).

(٤) انظر: الإقناع (١/١٦٩ و٢٣٤).

(٥) انظر: الإقناع (١/١٦٩).

(٦) انظر: الإقناع (١/١٦٩).

(٧) انظر: الإقناع (١/١٦٩).

(٨) انظر: الإقناع (١/١٧٩ و١٨٢ و٢٣٤).

(٩) انظر: الإقناع (١/١٧٩).

(١٠) انظر: الإقناع (١/١٨٠ و٢١٦ و٢٢٧ و٢٣٠ و٢٣٣).

(١١) انظر: الإقناع (١/١٨٦).

(١٢) انظر: الإقناع (١/١٨٢).

(١٣) انظر: الإقناع (١/١٨١ و٢٠٧ و٢١١ و٢٢٠ و٢٢٤ و٢٢٦ و٢٣٣ و٢٣٦).

(١٤) انظر: الإقناع (١/١٨٤ و١٨٥ و١٨٩ و٢٤٧ و٢٥١).

(١٥) انظر: الإقناع (١/١٨٥ و٢٢١).

(١٦) انظر: الإقناع (١/١٨٧ و١٩٥ و٢١٤ و٢٢٧).

(١٧) انظر: الإقناع (١/١٩١).

(١٨) انظر: الإقناع (١/١٩١).

(١٩) انظر: الإقناع (١/١٩٦).

(٢٠) انظر: الإقناع (١/٢٥١).

(٢١) انظر: الإقناع (١/٢٥١).

ج. الألفاظ والعبارات التي تدلُّ على تضعيف القراءات وردِّها:

وردت في كتب القراءات واللغة والتفسير عباراتٌ تدل على التضعيف، منها: الضعف، القبح، الخطأ في العربية، المنكر، اللحن، الجهالة في السند، الشذوذ، الخروج من القياس، الغلط، الجهل، لست أشتهيه، أكرهه، وغيرها(١).

في نصِّ ابن الباذش استعمل ألفاظاً عدة تدلُّ على تضعيف القراءة أو ردِّها، منها: انتقاض الأقيسة(٢) - انخرام الأبواب(٣) - الرَّداءة(٤) - الوهم(٥) - الغلط(٦) - الزعم(٧) - الخروج عن الظاهر من غير ضرورة(٨) - النقل على المعنى(٩)، وغيرها.

(١) انظر: قواعد نقد القراءات القرآنية «دراسة نظرية تطبيقية» للدكتور عبد الباقي سيسي (ص٥٤٩).
(٢) انظر: الإقناع (١٦٨/١).
(٣) انظر: الإقناع (١٦٨/١).
(٤) انظر: الإقناع (١٩٨/١).
(٥) انظر: الإقناع (٢٦٠/١).
(٦) انظر: الإقناع (٢٦٠/١).
(٧) انظر: الإقناع (٢٦٠/١).
(٨) انظر: الإقناع (١٨٤/١).
(٩) انظر: الإقناع (١٨٦/١).

الخاتمة ونتائج البحث

١. حاولت هذه الدراسة المختصرة أن تقدم نموذجاً عملياً في تحليل النصوص في كتب القراءات، أعني باب الإدغام في كتاب «الإقناع»، فدرست المؤلف: حياتَه ومكانتَه في عصره وثقافتَه، ثم اتجهت إلى تأطير كيفية التحليل من اكتشاف مشكلة النص والفكرة الرئيسة التي يقوم عليها والأفكار العميقة التي يتضمَّنها، ثم قراءة تحليلية مباشرة لنصوص باب الإدغام، فقراءة أخرى معمَّقة له، ثم خاتمة ونتائج له.

٢. لم يخالف ابن الباذش في موقع باب الإدغام من الكتاب التقسيم الذي اعتمده مَنْ قبله لأبواب الأصول والفرش. ويعدُّ ابن مجاهد (٣٢٤هـ) في كتابه السبعة أوَّلَ من رسم المنهجية المتبعة في هذا العلم من حيث البدءُ بالتعريف بأئمَّة القراءة وأسانيدهم المتصلة إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وطرق رواياته عنهم، ثم البدء بسورة الفاتحة وما فيها من قراءات، ثم باب الإدغام، ثم فرش الحروف. وهذا المنهج هو الذي اتَّبعه ابن مهران (ت: ٣٨١هـ) في كتابَيه «الغاية» و«المبسوط» في القراءات العشر[١]. ثمَّ جاء الإمام الحافظ أبو الحسن عليُّ بن عمر الدارقطنيُّ البغداديُّ (ت: ٣٨٥هـ) فرتَّب أبواب الأصول والفرش على الشكل المعروف في كتب القراءات[٢]. وتبعه الإمام الحافظ أبو عمرو الدانيُّ مثبِّتاً هذه المنهجية في التقسيم في كتابيه في «جامع البيان» و«التيسير»، فصار تقليداً شائعاً فيما بعد عند أكثر المصنِّفين، ومنه استفاد صاحبنا الإمام ابن الباذش في كتابه «الإقناع».

٣. تأكد واضحاً في القراءات التي رجَّحها ابن الباذش في باب الإدغام ما ذكره في مقدمته من أن كتابه يُعدُّ تهذيباً وشرحاً وتتميماً لكتابَي: «التبصرة» لمكي بن أبي

(١) انظر: تاريخ القراءات في المشرق والمغرب للدكتور محمد المختار ولد اباّه (ص١٢٩).
(٢) انظر: غاية النهاية في طبقات القراء للإمام ابن الجزري (٥٥٨/١).

طالب (ت: ٤٣٧هـ)، و«التيسير» لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ) رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، وهما كتابا رواية، جعلهما ابن الجزريِّ رَحِمَهُٱللَّهُ من فئة الكتب التي اشترط أصحابها فيها الأشهر من القراءات والروايات، واختاروا ما قُطع به عندهم على صحَّته. فتلقَّى الناس هذه الكتب بالقبول وأجمعوا عليها من غير معارض، «كغايتَي ابن مهران وأبي العلاء الهمَذانيِّ، وسبعة ابن مجاهد، وإرشاد أبي العزِّ القلانسيِّ، وتيسير أبي عمرو الدانيِّ، وموجَز أبي علي الأهوازيِّ، وتبصرة ابن أبي طالب، وكافي ابن شريح، وتلخيص أبي مَعْشَر الطبريِّ، وإعلان الصفراويِّ، وتجريد ابن الفحَّام، وحرزِ أبي القاسم الشاطبي وغيرها، فلا إشكال في أن ما تضمَّنَته من القراءات مقطوعٌ به إلا أحرفاً يسيرةً يعرفها الحفاظ من الثقات، والأئمة النقَّاد»[1].

٤. يعدُّ باب الإدغام في كتاب «الإقناع» مثالاً تطبيقياً واقعياً للعناصر الواقعة في تحليل النُّصوص والحكمِ عليها، من السَّبك، والالتحام، والقصد، ورعاية الموقف، والقبول، والتناصّ، والإعلام، وظهر ذلك جليّاً في لغة النصِّ، والتعريفات والقوانين والقواعد التي ساقها ابن الباذش، وأماكن السَّرد والتفصيل والاستطراد، وأماكن الاختصار والاختزال، والتقسيمات العامة والتفريع عنها، والاقتباسات والشواهد والأدلة، ومعايير الترجيح والرد في القراءات.

٥. جمع ابن الباذش في باب الإدغام بين اتجاهات أقطاب المدرسة الأندلسية واختياراتهم، فقد رسم فيه اتجاه أبي عمرو الدانيِّ (ت: ٤٤٤هـ) الأثريِّ الذي آثر الاعتصامَ بسبل الرِّواية القرآنية، وبذل جهدَه الكبير في توثيقها وتمحيصِها، واتجاهَ أبي محمَّد مكي (ت: ٤٣٧هـ) شيخ المدرسة التي استندتْ إلى مقاييس لغة القرآن وترجيح الأفصح منها، والاتجاهِ التوفيقيِّ بينهما الذي استكمله أبو عبد الله محمد بن شريح (ت: ٤٦٧هـ) بالتزام مقوِّمات

(١) منجد المقرئين (٢١).

النصِّ من روايةٍ ورسمٍ ولغةٍ. وبهذا يعدُّ ابن الباذش قد مهَّد الطريق لابن أبي السَّداد المالقيِّ أن يقوم بعملية تلخيصٍ وتوفيق لمذاهب هؤلاء الأقطاب الثلاثة وغيرهم في كتابه «الدرِّ النثير والعذب النمير»(١).

٦. ظهر في باب الإدغام ذائقة ابن الباذش النقدية والإعلامية، فهو في القسمَين الأولين منه يستعمل الذائقة النقدية، فتراه يعلِّل ويوجِّه ويرد الرواية الضعيفة ويحتجُّ بالشواهد العقلية والنقلية من معارف العلماء الذين سبقوه، وأما في القسم الثالث فنراه هادئاً استعمل الرسالة الإخبارية الإعلامية للأحكام المتفق عليها في باب الإدغام، وكأن ابن الباذش أراد أن يصفِّيَ في القسمَين الأولين ما يحيط بباب الإدغام من شوائب، ليجعله صافياً رائقاً في القسم الثالث.

٧. مما تميَّز به باب الإدغام عند ابن الباذش تحريرُ النُّقول وكثرة المسائل؛ حيث أورد فيه ابن الباذش روايات أدائية منقولة، ميَّز في كثير منها صحيحَها من سقيمها، وجيِّدَها من رديئها، وقويَّها من ضعيفها، واضعاً معايير للقراءة المرضية المقبولة، وهي:

الأول: تلقِّي العلماء والقراء لها بالقبول، وإمامة ناقلها وضبطه في القراءة.

الثاني: انتفاء القراءة والرواية من العلل القادحة فيها: فمن العلل القادحة:

- كونها مما حكم عليها جمهور القراء بالغلط.
- أو الوهم فيها من ناقلها وراويها.
- أو مخالفتها للرِّواية الأوثق منها مع عدم إمكان الجمع.
- أو مخالفتها للغة العربية، وهي قرينةٌ تدلُّ على وهم ناقلها فيها وغلطه(٢). وهنا نجد ابن الباذش قد طبَّق ذلك فاستعان بأقوال جهابذة عصره كأبيه، ورجَّح

(١) انظر: تاريخ القراءات في المشرق والمغرب للدكتور محمد المختار ولد ابَّاه (ص٣٢٩ - ٣٣٠).

(٢) انظر: الاختيار عند القراء (ص٤٠٩).

ما عليه العمل في مواطن من هذا الباب، أو قال بالأكثر، أو بشواهد ومسائل قياسية من النحو واللغة والأعاريب، وخاصة من كتاب سيبويه.

٨. مما يلفت النظر في باب الإدغام عند ابن الباذش الاحتفاءُ البالغ بكتاب سيبويه وآرائه، وجعله أصل الأصول يقاس عليه، وينبَّه على مسائل الروايات التي ليست على قياسه، بل وتحاكم إن خالفته. وورد ذكر سيبويه في باب الإدغام عند ابن الباذش أكثر من خمسٍ وعشرين مرةً، وجاء اسمه متصدراً في بعض الأبواب كباب الهمزة[١]. على أننا نلتمس العذر لابن الباذش؛ إذ مضى في ذلك على سنَن من قبله، فهذا الداني يقول في كتابه «التحديد»: «وأنا أذكر ذلك على مذهب سيبويه خاصة؛ إذ هو الصحيح المعوَّل عليه إن شاء الله تعالى»[٢] اهـ. وهكذا فعل القرطبيُّ في الموضح[٣]. ومما يدلُّك على مكانة كتاب سيبويه العالية في ذلك الزمان قول صَاعِدِ بن أحمد القرطبيِّ (ت: ٤٦٢هـ) أحدِ مؤرِّخي العلم المشهورين من أهل الأندلس: «ولا أَعْرِفُ كتاباً أُلِّفَ في عِلْمٍ من العُلُومِ، قديمِها وحديثِها، فاشتَمَلَ على ذلك العلمِ، وأَحَاطَ بجميعِ أجزاءِ ذلك الفَنِّ غيرَ ثلاثةِ كتُبٍ: أحدُهَا: كتابُ: (المَجِسْطِي)، هذا في علم هَيئةِ الفَلَكِ وحركاتِ النُّجُوم[٤]. والثاني: كتابُ (أرِسْطاطاليس) في علمِ صناعةِ المَنطقِ. والثالثُ: كتابُ سيبويه البصريِّ في علمِ النَّحْوِ العربيِّ، فإنَّ هذه الكتبَ الثلاثةَ لا يَشِذُّ عن كلِّ وَاحِدٍ مِنها مِن أصولِ عِلْمِهِ، ولا مِن فُرُوعِهِ إلاَّ ما لا خَطْبَ له. ولله تعالى وحْدَهُ مزيدُ الإحاطةِ، وفضيلةُ التَّمَامِ، لا رَبَّ غيرُهُ»[٥].

(١) انظر: الإقناع (١/١٩٨).
(٢) التحديد (ص١٠٢).
(٣) انظر: الموضح في التجويد (ص٧٧).
(٤) للفلكي الإغريقي بطليموس.
(٥) انظر: طبقات الأمم (ص٦٧٦).

٩. مما تميَّز به ابن الباذش أمانته العلمية في نقله للنصوص حيث نقل عدداً من القراءات والروايات عن عدد من الشيوخ، تحرَّى فيها أمانة النَّقل، حتى لو كان بعض هذه النصوص يحمل قراءات وروايات شاذةً. فقد تضمَّن باب الإدغام قدراً من نصوص الكتب التي لم يشترط أصحابها فيها شيئاً من الضوابط. قال ابن الجزريّ عن هذه الفئة من الكتب: «ومنهم من ذكر ما وصل إليه من القراءات كسبط الخياط، وأبي معشر في «الجامع»، وأبي القاسم الهذَليّ، وأبي الكرم الشَّهْرَزُوريّ، وأبي علي المالكيّ، وابن فارس، وأبي علي الأهوازيّ وغيرهم، فهؤلاء وأمثالهم لم يشترطوا شيئاً، وإنما ذكروا ما وصَلهم، فيرجع فيها إلى كتاب مقيَّد أو مقرئ مقلَّد»[1] اهـ.

١٠. وأخيراً يعدُّ ابن الباذش في النصِّ المحلَّل من فئة العلماء الهاضمين لمعارف من سبقهم من العلماء، المنظِّمين لها، والبانين عليها، والمستفيدين منها في ضمِّ النظير إلى النظير والترجيح بينها، وهو امتداد للمدرسة البصرية القياسية في النحو، وقطبها سيبويه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) منجد المقرئين ٢١.

المراجع

١. **الإحاطة في أخبار غرناطة**: محمد الغرناطي الأندلسي الشهير بلسان الدين بن الخطيب (ت: ٧٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت (ط١) (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

٢. **الاختيار عند القراء «مفهومه ومراحله وأثره في القراءات»**: أمين بن إدريس فلاتة، كرسي القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود (ط١) (١٤٣٦هـ- ٢٠١٤م).

٣. **الإدغام الكبير في القرآن**: أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت (١٤١٤هـ- ١٩٩٣م).

٤. **أسرار العربية**: عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية (ط١) (١٤١٨هـ- ١٩٩٧م).

٥. **أصول المعايير النصية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب**: عبد الخالق فرحان شاهين، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، جامعة الكوفة، العراق (١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م).

٦. **الأصول في النحو**: محمد بن سهل بن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت (ط٢) (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

٧. **الأعلام**: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت (ط٨) (١٩٨٩م).

٨. **الاقتراح في أصول النحو**: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه «الإصباح في شرح الاقتراح»، دار القلم، دمشق (ط١) (١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م).

٩. **الإقناع في القراءات السبع**: أحمد بن علي الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البَاذِش (ت: ٥٤٠هـ)، حققه وقدم له: عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى (ط١) (١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م).

١٠. **انفتاح النص الروائي**: سعيد يقطين، المركز الثقافي الغربي، بيروت، لبنان (ط٢) (٢٠٠١م).

١١. **البحر المحيط في التفسير**: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، حققه: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت (ط١) (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

١٢. **بغية المتلمس في تاريخ رجال الأندلس**: أحمد بن يحي بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبيّ (ت: ٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي، القاهرة (ط١) (١٩٦٧م).

١٣. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.

١٤. **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**: شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي (ط١) (٢٠٠٣م).

١٥. **تاريخ القراءات في المشرق والمغرب**: محمد المختار ولد ابّاه، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو (ط١) (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).

١٦. **التحديد في الإتقان والتجويد**: أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمَّان، الأردن (ط٢) (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

١٧. **تحليل الخطاب الشعري «استراتيجية التناص»**: محمد مفتاح، المركز الثقافي الغربي، الدار البيضاء، المغرب (ط٣) (١٩٩٢م).

١٨. **التكملة «وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضديّ»**: أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض (١٤٠١هـ- ١٩٨١م).

١٩. **التكملة لكتاب الصلة**: محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي الشهير بابن الأبار (ت: ٦٥٨هـ)، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان (ط١) (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م).

٢٠. **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**: أبو بكر محمد الشافعي شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت: ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت (ط١) (١٩٩٣م).

٢١. **التيسير في القراءات السبع**: أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ)، عناية أوتوبرتزل، دار الكتاب العربي (ط٣) (١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م).

٢٢. **جامع البيان في القراءات السبع**: أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ)، جامعة الشارقة، الإمارات، «أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة» (ط١) (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م).

٢٣. **جامع البيان في القراءات السبع، من أول الكتاب إلى أوَّل فرش الحروف**: أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ)، إعداد عبد المهيمن عبد السلام طحَّان، رسالة دكتوراه مقدَّمة إلى كلِّية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرَّمة (١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م).

٢٤. **حجَّة القراءات**: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، مؤسَّسة الرِّسالة (ط٤) (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).

٢٥. **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت: ٧٩٩هـ)، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

٢٦. **الرِّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**: مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: أحمد فرحات، دار عمار، عمان، الأردن (ط٢) (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).

٢٧. **السبعة في القراءات**: أحمد بن موسى بن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف (ط٢) القاهرة.

٢٨. **السلاسل الذهبية بالأسانيد النشرية من شيوخي إلى الحضرة النبوية**: أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات (ط١) (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م).

٢٩. **سير أعلام النبلاء**: شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة (ط٣) (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

٣٠. **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**: محمد مخلوف (ت: ١٣٦٠هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان (ط١) (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

٣١. **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت: ٥٧٨هـ)، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي (ط٢) (١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م).

٣٢. **طبقات الأمم**: أبو القاسم صاعد بن أحمد الأندلسيّ (ت: ٤٦٢هـ)، ضمن مجلة المشرق الكاثوليكية، بيروت، السنة الرابعة عشرة (١٩١١م).

٣٣. **علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات**: د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة (ط١) (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م).

٣٤. **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، (ت: ٤٥٦هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٣٥. **غاية النِّهاية في طبقات القراء**: شمس الدين محمد الجزريّ (ت: ٨٣٣هـ)، نشر ج. برجستراسر، دار الكتب العلميَّة، بيروت (ط٣) (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).

٣٦. **قواعد نقد القراءات القرآنية «دراسة نظرية تطبيقية»**: عبد الباقي سيسي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع (ط١) (١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م).

٣٧. **كتاب سيبويه**: سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت (ط٣) (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).

٣٨. **الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها**: مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة (ط٤) (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

٣٩. **المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي عند العرب**: عادل أبو شعر، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض (ط١) (١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م).

٤٠. **معاني القرآن**: يحي بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار.

٤١. **معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي**: محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي الشهير بابن الأبار (ت: ٦٥٨هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، مصر (ط١) (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).

٤٢. **معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**: ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت (ط١) (١٤١٤هـ- ١٩٩٣م).

٤٣. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية (ط١) (١٤١٧هـ- ١٩٩٧م).

٤٤. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، مركز البحوث الإسلامية، إستانبول (ط١) (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).

٤٥. **المقتضب**: أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة (ط٢) (١٣٩٩م).

٤٦. **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**: شمس الدين محمد الجزريّ (ت: ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية (ط١) (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

٤٧. **الموضح في التجويد**: عبد الوهاب القرطبي (ت: ٤٦١هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن (ط١) (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).

٤٨. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (ط١) (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م).

٤٩. **الوافي بالوفيات**: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت (ط١) (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	١٠٩
المقدمة	١١٠
مشكلة البحث	١١٢
سبب اختيار موضوع البحث	١١٢
حدود البحث	١١٣
أهداف البحث	١١٣
الدراسات السابقة	١١٣
خطة البحث ومنهجيته	١١٤
المبحث الأول: المصنف والكتاب	١١٥
المطلب الأول: مصنِّف الكتاب وقائل النصِّ	١١٥
أولاً: اسمه وكنيته ولقبه	١١٥
ثانياً: الحياة العلمية في القرنين الخامس والسادس (الفترة التي عاشها ابن الباذِش)	١١٥
ثالثاً: ثقافته وتكوينه العلمي والعلماء المؤثرون في مسيرته العلمية	١١٦
المطلب الثاني: معرفة الكتاب الذي ورد فيه النصُّ ومكانته عند العلماء	١١٨
أولاً: اسم الكتاب	١١٨
ثانياً: سبب تأليف الكتاب	١١٩
ثالثاً: منهج الكتاب وطريقة تبويبه	١١٩
رابعاً: أسانيد الكتاب وطرقه	١١٩
خامساً: ثناء العلماء على الكتاب	١٢٠
المبحث الثاني: تحليل النصِّ	١٢٢
المطلب الأول: معرفة مشكلة النصِّ	١٢٤
أولاً: الفكرة الرئيسة	١٢٤
ثانياً: الأفكار العميقة	١٢٤
ثالثاً: صياغة مشكلة النصِّ على هيئة أسئلة	١٢٤

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: التحليل المباشر للنصّ	١٢٦
القسم الأول: الواجب الذي لا يجوز فيه إلا الإدغام	١٢٦
القسم الثاني: الممتنع الذي لا يجوز فيه الإدغام	١٢٨
القسم الثالث: الجائز الذي يجوز فيه الإظهار والإدغام	١٣١
المطلب الثالث: التحليل المعمَّق للنصّ	١٣٤
أولاً: لغة النصّ	١٣٥
ثانياً: التعريفات	١٣٩
ثالثاً: القوانين والقواعد	١٣٩
رابعاً: السرد والتفصيل والاستطراد والاختصار والاختزال	١٤٠
خامساً: التقسيمات والتفريعات	١٤٢
سادساً: الاقتباسات	١٤٣
سابعاً: الشواهد والأدلة	١٤٣
ثامناً: معايير الترجيح بين القراءات	١٤٤
الخاتمة ونتائج البحث	١٤٩
المراجع	١٥٤
فهرس الموضوعات	١٥٩